

Distr.: General  
23 October 2001  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون  
البند ١٣١ من جدول الأعمال  
تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن  
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي  
ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

ميزانية المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات  
الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا  
السابقة منذ عام ١٩٩١ عن فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

تقرير الأمين العام

إضافة

## المحتويات

الصفحة

## المرفقات

٣	.....	الأول - افتراضات الميزانية .....
٤	.....	الثاني - الأشكال التنظيمية .....
٨	.....	الثالث - تقرير الوظائف الشاغرة الشهري، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ - آب/أغسطس ٢٠٠١ .....
١١	.....	الرابع - المبررات للوظائف الجديدة المعاد تصنيفها والمنقولة .....
٣٦	.....	الخامس - الاحتياجات من المعدات .....
٣٩	.....	السادس - مؤشرات حجم العمل .....
٤٤	.....	السابع - التبرعات وأنشطة الصندوق الاستئماني .....
		الثامن - ملخص إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة الداخلية والخارجية واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية .....
٤٨	.....	
٥١	.....	التاسع - تمويل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ .....

## المرفق الأول

## افتراضات الميزانية

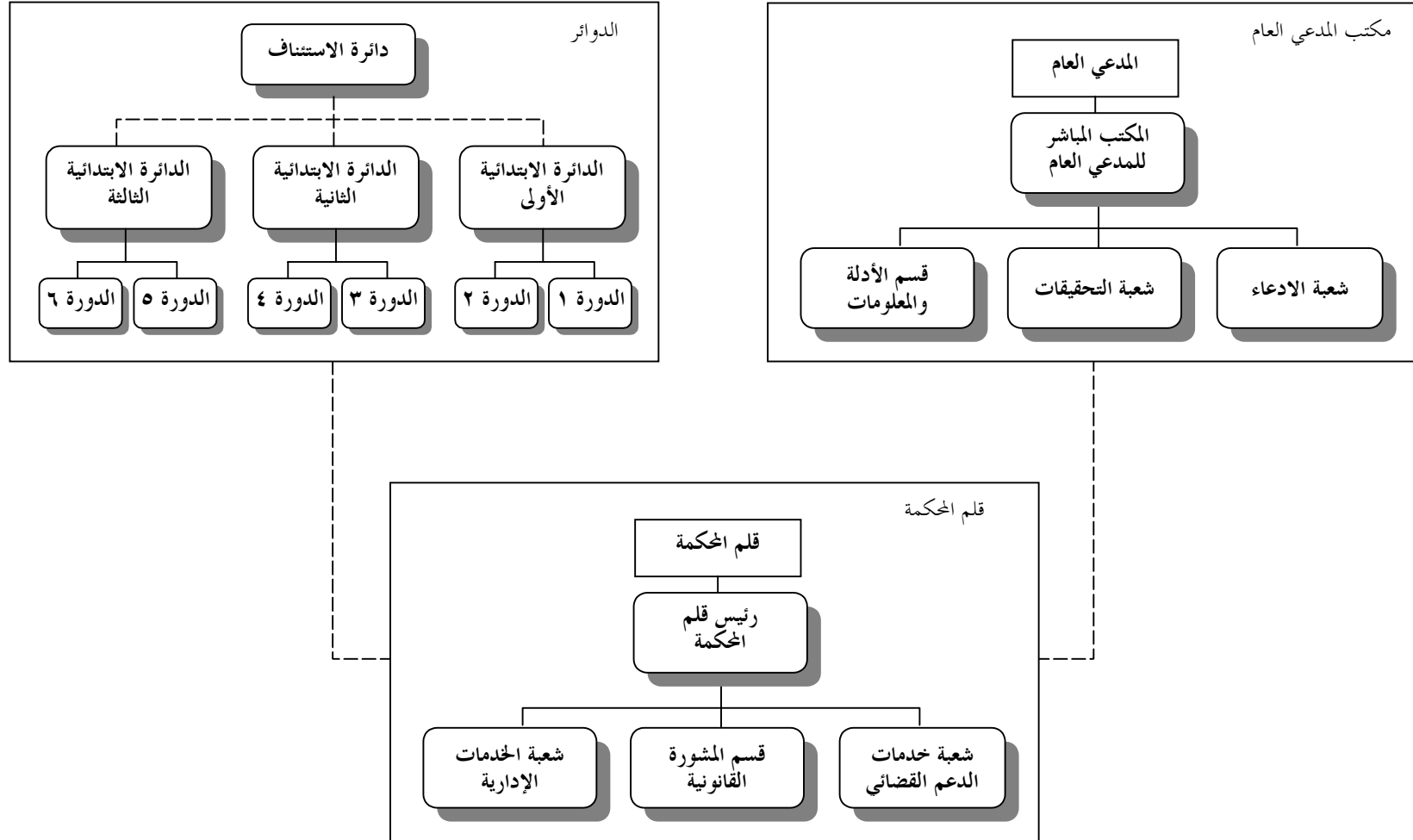
استخدمت المعايير التالية في وضع هذه الميزانية:

مركز العمل: لاهاي		المعايير		
٢٠٠٣-٢٠٠٢		٢٠٠١	٢٠٠٠	
	٢,٤٢	٢,٤٧	٢,٠٨	سعر الصرف (الجيلدر إلى الدولار)
٢٠٠٣ لعام	٢,٤	٢,٧	٢,٣	معدل التضخم (نسبة مئوية)
٢٠٠٣ لعام	٧,٦٧٥	٤,٦	٢٣,٧	معامل تسوية مقر العمل (نسبة مئوية)
				معدلات الشواغر للوظائف المستمرة (نسبة مئوية)
	%٥	%٥	%١٠	الفئة الفنية وما فوقها
	%٥	%٥	%٥	الخدمات العامة وما يتصل بها
				معدلات الشواغر في الوظائف الجديدة (نسبة مئوية)
	%٥٠	%٦٠	%٦٠	الفئة الفنية وما فوقها
	%٤٠	%٥٠	%٥٠	الخدمات العامة وما يتصل بها

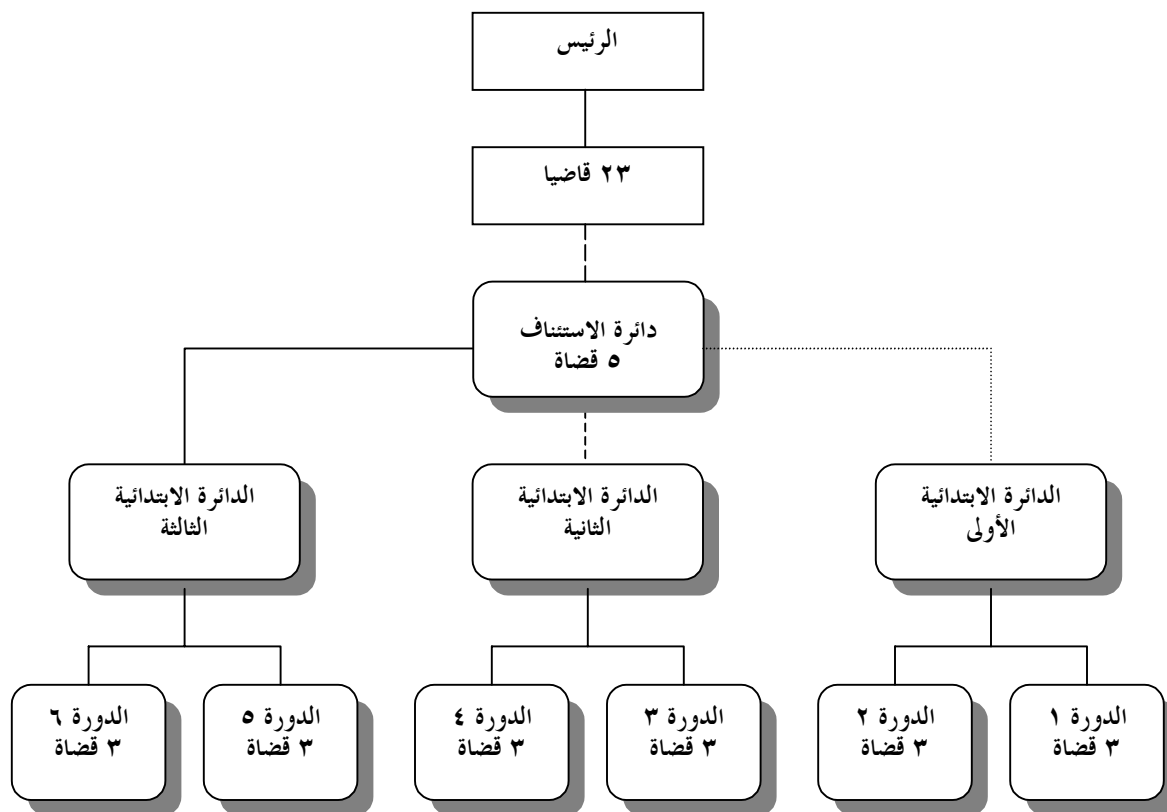
## المرفق الثاني

### الأشكال التنظيمية

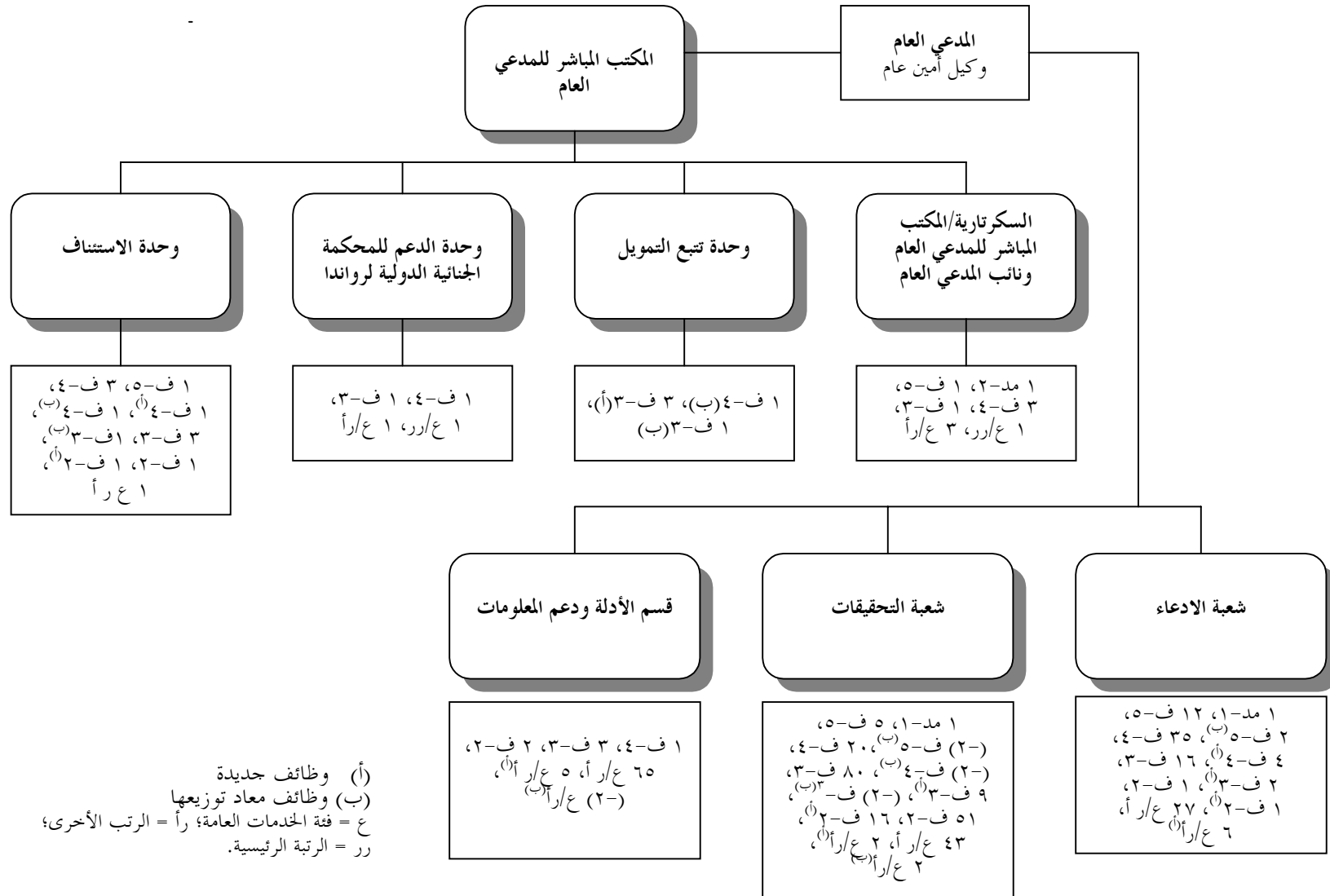
#### المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

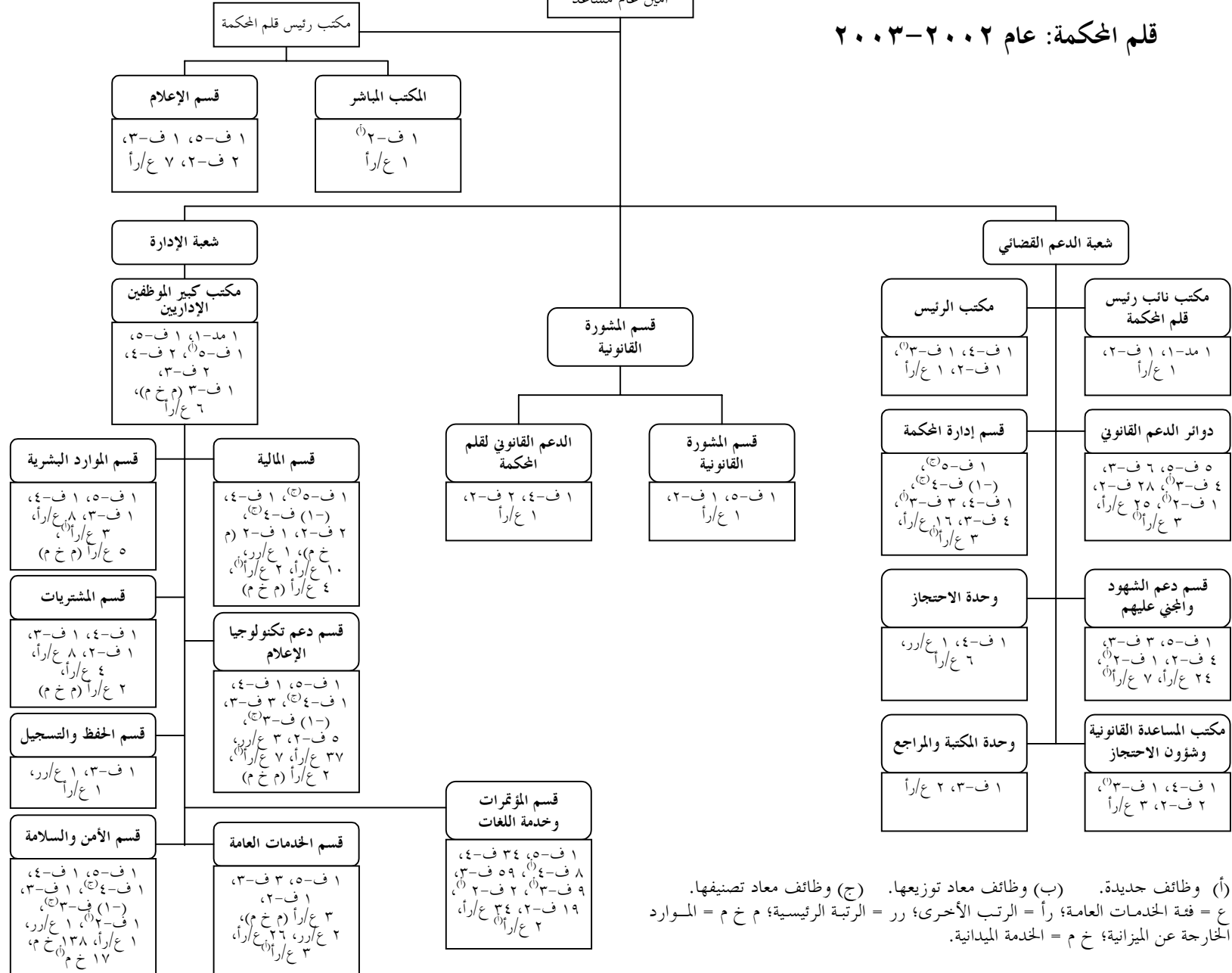


دوائر المحكمة عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣



مكتب المدعي العام:  
المكتب المباشر للمدعي العام ونائب المدعي العام  
عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣





## المرفق الثالث

تقرير الوظائف الشاغرة الشهري، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ - آب/أغسطس

٢٠٠١

ألف - مكتب المدعي العام

عدد الوظائف المأذون بها بما في ذلك											عدد كانون كانون الوظائف الأول/ الثاني/ شباط/ المأذون بها ديسمبر يناير فبراير آذار/ مارس المخصصون أبريل مايو حزيران/ تموز/ يوليه أغسطس/ آب				
-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	١	وكيل أمين عام				
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أمين عام مساعد				
-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	١	مد-٢				
١	-	-	-	-	٢	١	١	١	-	٢	مد-١				
٢	٣	٣	٣	٣	١٩	١	١	١	-	١٨	ف-٥				
١٠	١١	١١	٨	٩	٦٣	٥	٦	٨	٩	٦١	ف-٤				
٧	٩	٧	٦	٦	١٠٤	٤	٦	٨	٥	١٠٣	ف-٣				
١	٣	٢	٥	٧	٥٥	١٠	١٢	١٤	١٦	٥٥	ف-٢				
٢١	٢٦	٢٣	٢٢	٢٥	٢٤٥	٢١	٢٦	٣٢	٣٠	٢٤١	المجموع الفرعي				
٨,٧	١٠,٨	٩,٥	٩,١	١٠,٤	-	٨,٧	١٠,٨	١٣,٣	١٢,٤	-	معدل الشغور (النسبة المئوية)				
١	١	١	١	١	٢	١	١	١	١	٢	الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)				
٩	٨	٦	٨	١٣	١٤٠	١٠	١٠	١٠	٨	١٣٧	الخدمات العامة (الرتب الأخرى)				
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	خدمات الأمن				
١٠	٩	٧	٩	١٤	١٤٢	١١	١١	١١	٩	١٣٩	المجموع الفرعي				
٧,٠	٦,٣	٤,٩	٦,٣	٩,٩	-	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٦,٥	١١,٣	معدل الشغور (النسبة المئوية)				
٣١	٣٥	٣٠	٣١	٣٩	٣٨٧	٣٢	٣٧	٤٣	٣٩	٣٨٠	المجموع				
٨,٠	٩,٠	٧,٨	٨,٠	١٠,١	-	٨,٤	٩,٧	١١,٣	١٠,٣	-	معدل الشغور (النسبة المئوية)				

## باء - قلم المحكمة

عدد الوظائف المأذون بها بما في ذلك	عدد كانون كانون											
	الوظائف الأول/ المأذون بها	ديسمبر	يناير	فبراير	آذار/ مارس	المخصصون	أبريل	مايو	يونيه	تموز/ يوليه	آب/ أغسطس	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	وكيل أمين عام
-	-	-	-	١	١	١	١	١	-	١	-	أمين عام مساعد
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مد-٢
-	١	-	-	١	٢	-	-	-	-	-	٢	مد-١
٣	٣	٢	٢	٢	١٤	-	-	-	٢	١٤	-	ف-٥
٤	٧	٧	٨	٧	٤٦	٢	٣	٣	١	٤٢	-	ف-٤
١١	١٢	١٤	١٣	١٨	٨٦	٩	٩	٩	٣	٧٩	-	ف-٣
١٤	١٦	١٤	١٤	١٣	٦٩	٦	٦	٧	٥	٦٢	-	ف-٢
<b>٣٢</b>	<b>٣٩</b>	<b>٣٧</b>	<b>٣٧</b>	<b>٤٢</b>	<b>٢١٨</b>	<b>١٨</b>	<b>١٩</b>	<b>٢٠</b>	<b>١١</b>	<b>٢٠٠</b>	-	<b>المجموع الفرعي</b>
١٤,٧	١٧,٩	١٧,٠	١٧,٠	١٩,٣	-	٩,٠	٩,٥	١٠,٠	٥,٥	-	-	معدل الشغور (النسبة المئوية)
١	-	-	١	-	١٠	-	-	-	-	١٠	-	الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)
٣١	٣١	٣٣	٣٦	٣٧	٢١٥	٢٠	٢١	٢١	٢	١٩٥	-	الخدمات العامة (الرتب الأخرى)
٢٢	٢١	١٦	٢٢	٢٤	١٣٨	١٥	١٨	١٨	١	١٢٩	-	خدمات الأمن
<b>٥٤</b>	<b>٥٢</b>	<b>٤٩</b>	<b>٥٩</b>	<b>٦١</b>	<b>٣٦٣</b>	<b>٣٥</b>	<b>٣٩</b>	<b>٣٩</b>	<b>٣</b>	<b>٣٣٤</b>	-	<b>المجموع الفرعي</b>
١٤,٩	١٤,٣	١٣,٥	١٦,٣	١٦,٨	-	١٠,٥	١١,٧	١١,٧	٠,٩	-	-	معدل الشغور (النسبة المئوية)
<b>٨٦</b>	<b>٩١</b>	<b>٨٦</b>	<b>٩٦</b>	<b>١٠٣</b>	<b>٥٨١</b>	<b>٥٣</b>	<b>٥٨</b>	<b>٥٩</b>	<b>١٤</b>	<b>٥٣٤</b>	-	<b>المجموع</b>
١٤,٨	١٥,٧	١٤,٨	١٦,٥	١٧,٧	-	٩,٩	١٠,٩	١١,٠	٢,٦	-	-	معدل الشغور (النسبة المئوية)

## جيم - المجموع

	عدد الوظائف المأذون بها بما في ذلك					عدد كانون كانون الوظائف الأول/ الثاني/ شباط/ المأذون بها ديسمبر يناير فبراير آذار/ مارس					القضاة نيسان/ أيار/ حزيران/ آب/ تموز/ يوليه أغسطس	
	أب/	تموز/ يوليه	أغسطس	أب/	تموز/ يوليه	أغسطس	أب/	تموز/ يوليه	أغسطس	أب/		تموز/ يوليه
وكيل أمين عام	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	١
أمين عام مساعد	-	-	-	-	١	١	١	١	١	-	-	١
مد-٢	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	١
مد-١	١	١	-	-	١	٤	١	١	١	-	-	٤
ف-٥	٥	٦	٥	٥	٥	٣٣	١	١	١	٢	٣٢	٣٢
ف-٤	١٤	١٨	١٨	١٦	١٦	١٠٩	٧	٩	١١	١٠	١٠٣	١٠٣
ف-٣	١٨	٢١	٢١	١٩	٢٤	١٩٠	١٣	١٥	١٧	٨	١٨٢	١٨٢
ف-٢	١٥	١٩	١٦	١٩	٢٠	١٢٤	١٦	١٨	٢١	٢١	١١٧	١١٧
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>٥٣</b>	<b>٦٥</b>	<b>٦٠</b>	<b>٥٩</b>	<b>٦٧</b>	<b>٤٦٣</b>	<b>٣٩</b>	<b>٤٥</b>	<b>٥٢</b>	<b>٤١</b>	<b>٤٤١</b>	
معدل الشغور (النسبة المئوية)	١١,٤	١٤,٠	١٣,٠	١٢,٧	١٤,٥	-	٨,٨	١٠,٢	١١,٨	٩,٣	-	
الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	٢	١	١	٢	١	١٢	١	١	١	١	١٢	
الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	٤٠	٣٩	٣٩	٤٤	٥٠	٣٥٥	٣٠	٣١	٣١	١٠	٣٣٢	
خدمات الأمن	٢٢	٢١	١٦	٢٢	٢٤	١٣٨	١٥	١٨	١٨	١	١٢٩	
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>٦٤</b>	<b>٦١</b>	<b>٥٦</b>	<b>٦٨</b>	<b>٧٥</b>	<b>٥٠٥</b>	<b>٤٦</b>	<b>٥٠</b>	<b>٥٠</b>	<b>١٢</b>	<b>٤٧٣</b>	
معدل الشغور (النسبة المئوية)	١٢,٧	١٢,١	١١,١	١٣,٥	١٤,٩	-	٩,٧	١٠,٦	١٠,٦	٢,٥	-	
<b>المجموع</b>	<b>١١٧</b>	<b>١٢٦</b>	<b>١١٦</b>	<b>١٢٧</b>	<b>١٤٢</b>	<b>٩٦٨</b>	<b>٨٥</b>	<b>٩٥</b>	<b>١٠٢</b>	<b>٥٣</b>	<b>٩١٤</b>	
معدل الشغور (النسبة المئوية)	١٢,١	١٣,٠	١٢,٠	١٣,١	١٤,٧	-	٩,٣	١٠,٤	١١,٢	٥,٨	-	

## المرفق الرابع

## المبررات للوظائف الجديدة المعاد تصنيفها والمنقولة

## ألف - مكتب المدعي العام

## ١ - المكتب المباشر للمدعي العام

١ - يتكون المكتب المباشر للمدعي العام من ٤ وحدات: أمانة للمدعي العام ونائبه ووحدة الدعم للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ووحدة الاستئناف ثم وحدة جديدة للمتابعة المالية.

## وحدة المتابعة المالية (جديدة)

الوظائف الجديدة: ٣ ف - ٣؛ نقل داخلي: ١ ف - ٤ و ١ ف - ٣

٢ - كانت متابعة الأرصدة تتم من قبل عن طريق وحدة الطلبات والمعلومات التابعة لشعبة التحقيقات. لكن نظرا لحساسية هذا العمل وطبيعته المتخصصة للغاية، سيتم نقل مهام متابعة الأرصدة إلى وحدة جديدة للمتابعة المالية تتبع المدعي العام مباشرة. وستكلف الوحدة الجديدة بتحديد: (أ) أرصدة سلوبودان ميلوسوفيتش وغيره من المتهمين رفيعي المستوى؛ (ب) أساليب الرقابة التي كانت تتبعها رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خلال حروب البوسنة والهرسك وكرواتيا وكوسوفو من خلال المعاملات المالية؛ (ج) مصادر تمويل الحروب. وستتيح دراسة الأساليب غير المشروعة للرقابة المالية والإنفاق التي كانت تتبعها حكومة سلوبودان ميلوسوفيتش تكوين تصور عن الوسائل والفرص التي لم تكن متاحة من قبل عن طريق أساليب التحقيق التقليدية في جرائم الحرب. ومن ثم سيتعين نقل مستشار قانوني (ف - ٤) ومحقق (ف - ٣) من وحدة المعلومات والطلبات إلى شعبة التحقيقات. علاوة على ذلك سيقوم محققان جديداً (ف - ٣) ومحلل مالي جديد (ف - ٣) بتدارس أمر المتابعة المالية وإجراء تحليلات مالية لآلاف الوثائق المطلوبة بشكل عاجل من أجل الكشف عن الأنشطة المالية المشروعة لحكومة سلوبودان ميلوسوفيتش.

## وحدة الاستئناف

الوظائف الجديدة: ١ ف - ٤، ١ ف - ٢، نقل داخلي: ١ ف - ٤، ١ ف - ٣

٣ - يتألف ملاك وحدة الاستئناف حالياً من محام أقدم للاستئناف (ف - ٥) وسبعة موظفين قانونيين ٣ ف - ٤ و ٣ ف - ٣ وموظف واحد ف - ٢ وسكرتير (خ ع) (رتب أخرى).

٤ - وتضطلع الوحدة بإعداد وتقديم مرافعات مكتوبة وشفوية للمدعي العام وباسمه في جميع دعاوى الاستئناف الناتجة عن قرارات الدوائر الابتدائية. وهناك ثلاثة تطورات رئيسية سيكون لها تأثير مباشر على سير الوحدة وحجم العمل فيها:

(أ) في حالة حدوث زيادة ملحوظة في عدد دعاوى الاستئناف التي تنظرها دوائر الاستئناف نتيجة لعدد المحاكمات التي أجريت في عام ٢٠٠١ وأدت إلى استئنافات منفصلة، والوتيرة المتسارعة للمحاكمات المتوقعة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

(ب) مستوى غير مسبوق من لجوء المتهمين إلى المادة ١١٥، قاعدة الإثبات الإضافية من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات؛

(ج) مدى توافر وثائق ومحفوظات جديدة في بلغراد وزغرب وربما أماكن أخرى (على سبيل المثال جمهورية صربسكا) وتفرض المادة ٦٨ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات على المدعي العام توفير كافة المواد التي تساعد على تبرئة المتهم بما في ذلك ما يتم خلال الفترة الفاصلة بين انتهاء محاكمة والنظر في استئناف.

٥ - ويتكفل موظف إضافي (ف - ٤) بتحديد مواد التبرئة وجمعها وتحليلها والكشف عنها لمقدمي دعوى الاستئناف عملاً بالمادة ٦٨. ويساعد محام استئناف إضافي (ف - ٢) تصريف أعباء العمل المتزايدة. وللإستجابة لاستخدام المادة ١١٥ سيتم نقل وظيفتين (واحدة ف - ٣ والثانية ف - ٤) من وحدة الطب الشرعي التابعة لشعبة التحقيقات.

## ٢ - شعبة الادعاء

٦ - تتألف شعبة الادعاء من خمس وحدات: مكتب رئيس الادعاء وقسم المحاكمات ووحدة دعم المحاكمات ووحدة المحامين المشاركين والمستشارين القانونيين لأفرقة التحقيق وقسم المشورة القانونية.

٧ - وتتولى الشعبة جميع إجراءات رفع الدعاوى باسم المدعي العام وتوجيه أفرقة التحقيق وتوزيع المهام عليهم. وثمة ثلاثة تطورات رئيسية يمكن أن تؤثر على عمل الشعبة:

(أ) المهمة المحددة للمحكمة بإنجاز ١٢ محاكمة بحلول عام ٢٠٠٣، ومن ثم مواكبة وتيرة المحاكمات التي تنشأ عن عمليات القبض وعن تعيين قضاة متخصصين؛

(ب) المبادرة الجديدة المقدمة من الدوائر بشأن رفع مستوى الأعمال التمهيدية للمحاكمات من أجل اختصار مدتها، مما سيؤدي إلى زيادة أعباء العمل بالنسبة للادعاء خلال الفترة السابقة على المحاكمة؛

(ج) التحدي المتمثل في دعم النهوض بأنشطة المحاكمة، لا سيما فيما يتصل بالمحاكمات التي تشمل أشخاصا متهمين نشأت مسؤولياتهم الجنائية عن مواقعهم القيادية الرفيعة السابقة (من فيهم ميلوسوفيتش).

٨ - يتشكل مكتب المدعى العام حاليا بافتراض أن يتسنى لأفرقة المحاكمات الستة نظر ست دعاوى في آن واحد وأن تقوم أربعة أفرقة أخرى بتجهيز القضايا التالية للمحاكمة. ويهدف ترشيد الإجراءات السابقة للمحاكمة إلى اختصار الوقت الفعلي لإجراء المحاكمات عن طريق تحديد وتقليص عدد المسائل التي يتعين اتخاذ قرار بشأنها من جانب الدوائر. ولا تشمل هذه العملية أي تخفيض في المسائل التي يتعين البت فيها بواسطة الأطراف وقصارها أن تعكس تحولا في الاهتمام إلى مرحلة ما قبل المحاكمة في محاولة لحل أكبر عدد ممكن من المسائل في أقل وقت ممكن قبل عرض القضية على المحكمة. وسوف يرتب تمويل الاهتمام هذا، للفصل في بعض المسائل خلال المرحلة التمهيدية لا سيما في القضايا المعقدة المتصلة بالقيادات، مزيدا من العبء على أفرقة المحاكمة المسؤولة عن إعداد المحاكمات. ومع الزيادة المتوقعة في عدد القضايا التي سيتم تحضيرها، ستصبح مرحلة التحضير للمحاكمة أكثر تركيزا عما كانت من قبل. لذا يُقترح إنشاء فريقين إضافيين للمحاكمة بحيث يصل العدد الإجمالي لأفرقة المحاكمة إلى ١٢، تشارك ستة منها في المحاكمات في آن واحد، وتقوم الأفرقة الستة الأخرى بالتحضير للمحاكمات على أن تكون مستعدة للمشاركة في أي محاكمة في أي من الدوائر الابتدائية الست عند إنجاز أي محاكمة. ويتألف كل فريق محاكمة من محامي ادعاء أقدم (ف - ٥) و ٢ محامي ادعاء (محام مشارك) (ف - ٤) وموظف قانوني (ف - ٣) ومدير قضايا (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ومساعد لدعم المحاكمات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)).

### قسم المحاكمات

الوظائف الجديدة: ٢ ف - ٣؛ نقل داخلي: ٢ ف - ٥

٩ - يضم ملاك قسم المحاكمات ١٠ من محامي الادعاء الأقدم (ف - ٥)، يرأس كل منهم أحد أفرقة المحاكمات العشرة التابعة لشعبة الادعاء، ثم عشرة موظفين قانونيين (ف - ٣) وثلاثة من موظفي السكرتارية (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لدعم القسم.

١٠ - يضطلع محامو الادعاء الأقدم بمسؤولية كبيرة عن إجراء جميع التحقيقات ورفع التقارير إلى المدعى العام عن سيرها. كما يتحملون مسؤولية توجيه التحقيقات التي تجريها

شعبة التحقيقات ومراقبتها من الناحية التنفيذية وإدارتها ويشرفون في هذا الشأن على محامي الادعاء أثناء إجرائهم التحقيقات أولاً بأول.

١١ - يُقترح نقل وظيفتين من الرتبة ف - ٥ من مكتب رئيس شعبة التحقيقات إلى قسم المحاكمات من أجل إيجاد وظيفتين إضافيتين لكبير محامي الادعاء اللازمين لرئاسة الأفرقة الجديدة المعنية بالمحاكمات.

١٢ - ويُقترح إنشاء وظيفتين جديدتين من الرتبة ف - ٣ يشغلهما موظفان قانونيان، واحد لكل فريق من فريقي المحاكمات الجديدين.

### وحدة دعم المحاكمات

الوظائف الجديدة: ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى  
١٣ - يشمل قوام وحدة دعم المحاكمات حالياً رئيساً من الرتبة ف - ٢ و ٢٢ موظفاً من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) يعملون لدى أفرقة المحاكمات العشرة وهم: ١٠ مدراء قضايا، ١٠ مساعدين لدعم المحاكمات وكاتبين لدعم المحاكمات. وموظفو دعم المحاكمات هم المسؤولون تحت توجيه وإشراف كبير محامي الادعاء والمحامين المشاركين، عن الأعمال التحضيرية للمحاكمات، في إطار كل محاكمة على حدة. وهم يقومون بالتدقيق فيما لدى مكتب المدعي العام من أدلة ومعلومات من أجل تحديد المواد ذات الصلة لتقديمها أمام المحكمة أو كشفها أو "الإفصاح عنها" للدفاع، فضلاً عن الاضطلاع بالأنشطة الإدارية الأخرى اللازمة لسير القضايا بكفاءة واثقان مهني.

١٤ - ويُقترح إنشاء ٦ وظائف جديدة من فئة الخدمات العامة: اثنتان لمديري القضايا واثنتان لمساعدتي دعم المحاكمات، للعمل ضمن الفريقين الجديدين لدعم المحاكمات، إضافة إلى كاتبين لدعم المحاكمات. بما يعزز الوحدة فيما تقدمه من دعم لجميع أفرقة المحاكمات.

### وحدة المستشارين القانونيين لأفرقة التحقيق والمحامين المشاركين

الوظائف الجديدة: ٤ وظائف من الرتبة ف - ٤  
١٥ - يتمثل قوام الوحدة من رئيس (ف - ٥) و ٣٤ محامياً (٣٣ من الرتبة ف - ٤ وواحد من الرتبة ف - ٣) يعملون إما كمحامين مشاركين/محامي الادعاء أو مستشارين قانونيين لدى الأفرقة/محامي الأفرقة حسب وضع القضايا التي يعملون فيها.

١٦ - وفيما يتعلق بالتحقيق يُقدم القسم، تحت إشراف كبير محامي الادعاء، التوجيه والمشورة في المجال القانوني لشعبة التحقيقات كما يقوم بالأعمال القانونية الفنية، وفضلاً عن إعداد وتدقيق جميع لوائح الاتهام وتقديم الدعم إلى أفرقة المحاكمات في مجال الدعاوى.

ويساهم المحامون المشاركون في اختيار الأدلة التي سوف تساق خلال الدعوى فضلا عن شهود الإثبات ويستجوبون المتهمين ويعدون مسودات المرافعات والعروض القانونية كما يتولون تقديم الحجج الشفوية والعروض القانونية أمام دوائر المحكمة ولهم كذلك إلقاء المرافعات باسم الادعاء في بداية الجلسات أو اختتامها.

١٧ - يُقترح إنشاء ٤ وظائف جديدة من الرتبة ف - ٤ لموظفي الفريقين الجديدين للمحاكمات، يشغلها مستشاران قانونيان، اثنان لكل فريق.

### قسم المشورة القانونية

وظيفة جديدة: وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٢

١٨ - يشمل قوام القسم رئيسا (ف - ٥) و ٧ مستشارين قانونيين (اثنان من الرتبة ف - ٤ وخمسة من الرتبة ف - ٣) وسكرتير (خدمات عامة/الرتب الأخرى).

١٩ - وعلاوة على ذلك ينبغي إنشاء منصب لموظف قانوني من الرتبة ف - ٢ لمواجهة حجم العمل المتزايد المتصل بالبحوث القانونية الناجمة عن تزايد عدد المحاكمات والطعون. وتمثل المهام الأولية المقترنة بهذه الوظيفة في توفير المدخلات القانونية لإعداد المشروع المتعلق بالمراجع القانونية وإنجازه وتحديثه وغير ذلك من المهام المتصلة بإجراء البحوث وصياغة الفتاوى القانونية. وسيتحول المشروع المتعلق بالمراجع القانونية إلى قاعدة بيانات مكتملة للمراجع القانونية يمكن البحث فيها وتشمل نسخا إلكترونية لجميع المستندات القضائية للمحكمة بما في ذلك جميع مرافعات الدفاع والادعاء والأحكام الصادرة.

### ٣ - شعبة التحقيقات

٢٠ - تشكل شعبة التحقيقات من مكتب رئيس التحقيقات، ووحدة الطب الشرعي، ووحدة التعقب والاستخبارات (وحدة الطلبات والمعلومات سابقا) وفريق جديد للتقييم، وفريق الأبحاث المتعلقة بالقادة، وفريق التحليل العسكري، و ١٠ أفرقة للتحقيق، ومجمع الدعم الإداري للتحقيقات والمكاتب الميدانية في بلغراد وزغرب وسرايفو وبنالوكا وسكوبي وبريشتينا.

٢١ - وهناك أربعة تطورات رئيسية سوف تؤثر على أنشطة شعبة التحقيقات خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وهي:

(أ) الهدف المحدد المتمثل في إنهاء أكبر عدد ممكن من التحقيقات المتبقية وعددها

٢٦ تحقيقا؛

(ب) التحول الطبيعي في أنشطة بعض أفرقة التحقيق: فقد اكتملت الآن مرحلة إنشاء ما يسمى "قاعدة الجريمة" حيث سينصب التركيز على المستندات بما في ذلك تجهيزها وتحليلها المتعمق والمناسب؛

(ج) زيادة الأنشطة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مع توافر فرص الاتصال بالشهود والاطلاع على المحفوظات في بلغراد وفي جميع أرجاء البلد؛

(د) تزايد أنشطة دعم المحاكمات بما في ذلك الأعمال المتصلة بالطعون نتيجة لاستخدام المادة ١١٥ ووصول القضاة المخصصين فضلا عن تسارع وتيرة أنشطة المحاكمات.

### مكتب رئيس التحقيقات

الوظائف المنقولة خارج المكتب: وظيفتان من الرتبة ف - ٥  
 ٢٢ - يشمل المكتب حاليا رئيس التحقيقات (مد - ١) و ٥ من أمري التحقيقات (ف - ٥) ومساعد إداري (خدمات عامة/الرتب الأخرى) مع مجمع الدعم الإداري. ونتيجة للتغيير الهيكلي المبين أعلاه (انظر الفقرة ١١). يُقترح نقل وظيفتين من الرتبة ف - ٥ لكي يشغلهما محاميان إضافيان من محامي الادعاء الأقدم في قسم المحاكمات التابع لشعبة الادعاء.

٢٣ - وسيتولى كل من أمري التحقيق الثلاثة المتبقين المسؤولية عن إدارة مجالات منفصلة من مجالات الأنشطة التنفيذية الرئيسية التي تمتد أفقيا لتشمل قضايا منفردة، فضلا عن عدد من أفرقة التحقيق التي يتم دمجها وفقا لطبيعة التحقيقات. وبالرغم من أنهم سيعملون وفقا لتوجيهات محامي الادعاء الأقدم في تصميم وسير التحقيقات، فإنهم يحتفظون بالمسؤولية عن إدارة الموارد المخصصة للتحقيق.

### وحدة الطب الشرعي

الوظائف المنقولة خارج الوحدة: وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٤ ووظيفة واحدة من الرتبة ف - ٣

٢٤ - تضم الوحدة حاليا موظفين من الرتبة ف - ٤: مدير مشروع الطب الشرعي وفاحص طب شرعي لأماكن وقوع الجرائم؛ وثلاثة موظفين من الرتبة ف - ٣: وأخصائي أنثربولوجيا الطب الشرعي، ومهندس وموظف إمدادات؛ ومساعد إداري واحد (خدمات عامة/الرتب الأخرى).

٢٥ - والوحدة مسؤولة عما يلي: (أ) تخطيط وتنفيذ برامج استخراج الجثث من القبور الجماعية في البوسنة والهرسك فضلا عن فحص مواقع الجرائم الأخرى؛ (ب) جمع كل الأدلة الشرعية مثل البصمات وعينات الدم وفحص الأدلة المتصلة بالمقذوفات؛ (ج) تصوير مسرح الجريمة بالصور الفوتوغرافية والفيديو. وسوف يدعى أخصاء أنثروبولوجيا الطب الشرعي وفاحص الطب الشرعي لمسرح الجريمة للإدلاء بإفاداتهم في إجراءات الدعوى أمام المحكمة.

٢٦ - وبعد استعراض متعمق لمدى الحاجة إلى استخراج الجثث من القبور الجماعية من طرف أفرقة التحقيق والمحاكمات، تقرر الإبقاء على مجموعة صغيرة من موظفي الطب الشرعي لمدة سنتين آخرين على الأقل: (أ) لكي يتولوا رصد عمليات استخراج الجثث محليا التي تقوم بها المنظمات والدول الأخرى وتقديم المساعدة حسب الاقتضاء؛ و (ب) الإبقاء على العدد الصغير من الموظفين لتوفير القدرة على الإسراع بتنفيذ برنامج محدود للطب الشرعي إذا ما نشب صراع جديد في المنطقة.

٢٧ - وبناء على ذلك يُقترح نقل وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٤ يشغلها مدير المشروع ووظيفة أخرى من الرتبة ف - ٣ يشغلها موظف إمدادات إلى وحدة الطعون التابعة لشعبة الادعاء (انظر الفقرة ٥).

#### وحدة التعقب والاستخبارات (التي كانت تسمى وحدة الطلبات والمعلومات)

الوظائف الجديدة: وظيفتان من الرتبة ف - ٣؛ الوظائف المنقولة إلى خارج الوحدة: وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٤، ووظيفة واحدة من الرتبة ف - ٣؛ الوظائف المنقولة إلى داخل الوحدة: وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٢

٢٨ - يتكون قوام وحدة التعقب والاستخبارات في الوقت الراهن من موظف قانوني للمتابعة المالية (ف - ٤) ومحقق للمتابعة المالية (ف - ٣)، و ٣ محققين لتعقب المعلومات الاستخباراتية (اثنان من الرتبة ف - ٣ وواحدة من الرتبة ف - ٢) وكاتب لشؤون الخرائط (خدمات عامة/الرتب الأخرى).

٢٩ - وكانت الوحدة تقوم حتى الآن بالتحقيقات المالية والتعقب وجمع المعلومات الاستخباراتية المتصلة بالكشف عن هوية المتهمين المدانين وتحديد أماكن تواجدهم. بيد أن الوحدة تجمع بين وظائف متنوعة عديدة. وكما هو مبين أعلاه فإن أنشطة تعقب الأموال سوف تخضع للإشراف المباشر للمدعي العام بعد إنشاء وحدة جديدة للمتابعة المالية في مكتب المدعي العام مباشرة. وعلاوة على ذلك سيضطلع مكتب رئيس الادعاء ومكتب رئيس التحقيقات بمهام تتصل بطلبات تقديم المساعدة للدول الأعضاء. ونتيجة لذلك ستولى الوحدة ثلاث مهام رئيسية هي: (أ) جمع المعلومات الاستخباراتية؛ (ب) إعداد أدلة حساسة

تستقى من مصادرها من خلال نشر مخبرين والاطلاع على وثائق حساسة و (ج) اقتفاء أثر المدانين لمعرفة أماكن وجودهم بغرض تقديم المعلومات الاستخباراتية في الوقت المناسب للوحدات التي تملك القدرة على اعتقالهم. وبالنظر إلى النجاح الذي حققه فريق التعقب والاستخبارات التابع للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الكشف عن أماكن وجود المدانين واعتقالهم وكذلك في إعداد معلومات عن المتهمين، فإن المدعي العام بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يتخذ مبادرة مماثلة وإن كانت أكثر تواضعا.

٣٠ - ومن ثم يُقترح نقل وظيفتين إلى خارج الوحدة: واحدة من الرتبة ف - ٤ وواحدة من الرتبة ف - ٣ إلى الوحدة الجديدة للمتابعة المالية في مكتب المدعي العام (انظر الفقرة ٢)؛ ويُقترح نقل وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٢ إلى أفرقة التحقيق داخل شعبة التحقيقات (انظر الفقرة ٤٢). وعلاوة على ذلك يُقترح إنشاء وظيفتين جديدتين من الرتبة ف - ٣ للقيام بمهمة محددة تتمثل في اقتفاء أثر المدانين المهارين من العدالة وتحديد أماكن تواجدهم.

### فريق التقييم الجديد

الوظائف الجديدة: ثلاث وظائف من الرتبة ف - ٣، ووظيفة واحدة من الرتبة ف - ٢؛ ووظائف منقولة إلى داخل الفريق: خمس وظائف من الرتبة ف - ٢

٣١ - أنهت شعبة التحقيق عشرا من بين ٣٦ عملية تحقيق ينبغي أن تبلغ مرحلة إعداد لوائح الاتهام بحلول ٢٠٠٤، كما فتحت رسميا ١٧ عملية تحقيق جديدة. وفي ضوء هدف الشعبة المتمثل في التوقيع على ٢٥ لائحة اتهام بحلول عام ٢٠٠٣، فإن فريق التقييم سيؤدي دورا حاسما في الإسراع بفتح عمليات التحقيق التسع الأخيرة. وسيقوم الفريق الجديد بجمع وتحليل المستندات المتصلة بالأحداث المتبقية التي من المتوقع أن تفضي إلى فتح تحقيقات رسمية، والمساعدة في تقييم الادعاءات الكثيرة التي وردت إلى مكتب المدعي العام في مناطق لم يفتح فيها تحقيق بعد، بما في ذلك الأعمال التمهيديّة في جنوب صربيا وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

٣٢ - ولا يسمح حجم العمل الذي تضطلع به أفرقة التحقيق باستيعاب مهام التقييم ومن ثم يقترح إنشاء فريق جديد للتقييم في المرحلة السابقة على التحقيق عن طريق النقل الداخلي لخمسة محللين جنائيين (الرتبة ف - ٢) من فريق التحليل العسكري (انظر الفقرة ٣٩)، وإنشاء أربع وظائف جديدة: ثلاثة محققين (اثنين من الرتبة ف - ٣ وواحدة من الرتبة ف - ٢)، وموظفي أبحاث واحد (ف - ٣).

## فريق الأبحاث المتعلقة بالقيادات

الوظائف الجديدة: وظيفتان من الرتبة ف - ٣ ووظيفة من الرتبة ف - ٢  
٣٣ - يضم الفريق حاليا ١٢ موظف أبحاث واحد (ف - ٤) و ١١ (ف - ٣) وديمغرافيا  
واحد (ف - ٣).

٣٤ - ويتحمل الفريق مسؤولية ما يلي: (أ) تحديد الهياكل المدنية وهياكل الشرطة وهياكل القيادة العسكرية للأطراف المتورطة في الصراعات في يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك الأفراد الذين يشغلون مناصب القيادة والسلطة وأدوارهم بحكم القانون وبحكم الواقع، والعلاقات فيما بينهم وبين الهياكل المدنية وهياكل الشرطة والهياكل العسكرية؛ (ب) إعداد الدفوع الوقائية لأفرقة المحاكمات بخصوص وجود أو عدم وجود صراع دولي مسلح في مناطق من يوغوسلافيا السابقة، أو غير ذلك؛ (ج) جمع وتحليل المعلومات الديموغرافية بغرض أساسي يتمثل في الحصول على بيانات موثوقة للتغيرات السكانية في البوسنة والهرسك خلال الصراعات المسلحة التي وقعت من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥، ولا سيما عدد حالات الوفاة والتروح واللجوء.

٣٥ - وسيتأثر حجم عمل الفريق بالتطورات التالية:

(أ) لا يزال يتعين إنهاء التحقيقات الإضافية بشأن القيادات، ولا سيما قادة جيش تحرير كوسوفو، لكي تكون جميع القضايا التي صدرت فيها لوائح اتهام جاهزة للمحاكمة؛

(ب) تقترب عدة تحقيقات بشأن القادة من مرحلة توجيه الاتهامات أو المحاكمة حيث يزداد عمل الفريق خلال مرحلة إعداد المحاكمات، وأثناء المحاكمات والطعون؛

(ج) حيث أن الظروف السياسية المتغيرة في المنطقة جعلت عددا كبيرا من الوثائق التي كان يستحيل في الماضي الاطلاع عليها، متاحة للدفاع وإن كان ذلك في مرحلة جد متأخرة من الإجراءات، سوف يتعين على الفريق أن يكرس جزءا متزايدا من موارده لاحتياجات الدعاوى المحددة بأجال صارمة من قبل المحاكم؛

(د) وفيما يخص الأعمال الديمغرافية فإن الحجم والتعقيد المتزايدين لمجموعات البيانات التي تم الحصول عليها يقتضي تصميم وإعداد قاعدة بيانات مهنية ببرامج حاسوبية سهلة الاستخدام لتيسير تصنيف البيانات والاطلاع عليها واستخراجها.

٣٦ - ومن ثم يقترح إنشاء ٣ وظائف جديدة: وظيفتان لموظفي أبحاث (ف - ٣) ووظيفة لمدير قاعدة البيانات (ف - ٢).

## فريق التحليلات العسكرية

الوظائف الجديدة: ثلاث وظائف من الرتبة ف - ٢؛ الوظائف المنقولة إلى خارج الفريق: خمس وظائف من الرتبة ف - ٢  
 ٣٧ - يتكون الفريق حاليا من كبير محللي المعلومات الاستخباراتية (ف - ٤)، وثمانين وظائف من الرتبة ف - ٣: أربع محللي المعلومات الاستخباراتية العسكرية، وثلاثة للمحللين العسكريين وواحدة لمحلل جنائي استراتيجي؛ وخمس وظائف محللي الاستخبارات الجنائية (ف - ٢).

٣٨ - وتتمثل مهمة الفريق في إجراء تحليلات متخصصة للجوانب العسكرية للصراعات في جمهورية يوغوسلافيا السابقة. وستؤثر ثلاثة تطورات رئيسية على حجم عمل الفريق خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، حيث سيلزم القيام بمزيد من الأعمال التحليلية بصورة متزامنة وليست متتابعة:

(أ) تعيين قضاة مخصصين، وتسارع وتيرة أنشطة المحاكمات؛

(ب) الأجل المتوقع لانتهاؤ التحقيقات وهو ٢٠٠٤؛

(ج) المستندات التي أخذت من محفوظات الجيش في كرواتيا، والسماح مؤخرا بالاطلاع على محفوظات الجيش في بلغراد.

٣٩ - وبناء على ذلك يقترح توفير ثلاث وظائف جديدة من الرتبة ف - ٢ لمضاعفة عدد المحللين العسكريين الحاليين. وعلى نحو ما ذكر أعلاه يقترح نقل الوظائف الخمس لمحللي الاستخبارات الجنائية (ف - ٢) داخليا إلى وحدة التقييم الجديدة (انظر الفقرة ٣٢).

## أفرقة التحقيقات

الوظائف الجديدة: ٩ وظائف من الرتبة ف - ٢؛ الوظائف المنقولة داخليا: وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٢

٤٠ - يوجد في الوقت الراهن ١٠ أفرقة تحقيقات يتألف كل منها من قائد للفريق (ف - ٤)، و ٨ محققين (٥ ف - ٣ و ٣ ف - ٢) ومحلل الاستخبارات الجنائية (ف - ٢). ويدعم الأفرقة مجموعة من ١١ مساعدا لغويا (خدمات عامة/الرتب الأخرى) و ١٦ مساعد تحقيق (خدمات عامة/الرتب الأخرى) من مجمع الدعم الإداري.

٤١ - وقد ازدادت الحاجة إلى محللين إضافيين للاستخبارات الجنائية تمشيا مع الزيادة في أعمال المحاكمات. ومع مضاعفة قدرات المحكمة، من خلال تعيين ٩ قضاة جدد مخصصين، والتركيز الجديد لدوائر المحكمة على الأعمال السابقة على المحكمة، من المتوقع أن يكون

الوقت المكرس لإعداد المحاكمات أكثر منه في الماضي. كما أن زيادة عدد الطعون سيؤثر على حجم عمل المحققين إذ أن ذلك سيتزامن مع ارتفاع الطلب على المحللين الخبراء في مرحلة الاستئناف، ولا سيما في الحالات التي تقدم فيها مزيد من الأدلة في هذه المرحلة.

٤٢ - ولتجاوز النقص في عدد المحللين، وهو ما يشكل ضعفا هيكليا لمكتب المدعي العام، يقترح استحداث ٩ وظائف جديدة من الرتبة ف - ٢ كما يقترح نقل وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٢، داخليا من وحدة التعقب والاستخبارات (انظر الفقرة ٣٠). ومن شأن ذلك أن يضاعف القدرة التحليلية لأفرقة التحليل العشرة بفضل إضافة محلل واحد لكل فريق.

### مكتب بلغراد الميداني

الوظائف الجديدة: وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٣، ووظيفة واحدة من الرتبة ف - ٢ ووظيفتان من فئة الخدمات العامة الرتب الأخرى  
٤٣ - يتكون المكتب من رئيس المكتب (ف - ٤) وموظف عمليات واحد (ف - ٢) وسكرتير (خدمات عامة/الرتب الأخرى).

٤٤ - استأنف مكتب بلغراد وظائفه التشغيلية في بداية عام ٢٠٠١ إثر التغيير في الحكومة. وقد تجاوزت الأنشطة الراهنة بكثير أنشطة السنة السابقة حين لم يكن المكتب يعمل سوى بقدرات محدودة للغاية. وتشمل مسؤوليات المكتب تمثيل المدعي العام في الميدان وتيسير الطلبات عن المعلومات، وجمع الأدلة والاتصال بالشهود، ودعم حوالي خمسة أفرقة تحقيق فيما تقوم به من أعمال، فضلا عن تقديم المساعدة والعمل كجهة اتصال مع الحكومة الجديدة في نقل المتهمين. ويعد الإلمام باللغة حاسما في رصد التقارير التي تصدر في وسائل الإعلام المحلية، للمساعدة في تتبع خيوط التحقيق ومواصلة الإحاطة بالتطورات السياسية المحلية ورصد ردود الفعل إزاء أعمال المحكمة، والاتصال بمختلف المصادر والشهود المحتملين والمحاورين من الحكومات المحلية، وهو الأمر الأهم.

٤٥ - ولضمان فعالية عمل المكتب، يقترح إنشاء ٤ وظائف جديدة: وظيفتان لمحققين (واحدة من الرتبة ف - ٣ وأخرى من الرتبة ف - ٢) ومساعد لغوي (خدمات عامة/الرتب الأخرى) وسائق (خدمات عامة/الرتب الأخرى).

### مكتب سكوبي الميداني

الوظائف الجديدة: وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٣ وواحدة من الرتبة ف - ٢  
٤٦ - يتكون المكتب من رئيس البعثة (ف - ٤) وموظف عمليات واحد (ف - ٢) ومساعد لغوي ومساعد إداري واحد وسائق (جميعهم من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى).

٤٧ - وقد كان مكتب سكوبي يستخدم لدعم مكتب بريشتينا الميداني وغير ذلك من العمليات في كوسوفو. ويشكل المكتب نقطة الدخول الرئيسية لجميع المحققين المتوجهين إلى كوسوفو، كما يستغل كموقع آمن للخرن العابر للوثائق والأدلة التي تم الحصول عليها في كوسوفو. وتجرى التحقيقات السرية التي تم ضحاياها من الصرب، ولا يمكن القيام بها في كوسوفو، بالاستعانة بمكتب سكوبي بوصفه قاعدة للعمليات.

٤٨ - وبناء على ذلك يقترح استحداث وظيفتين جديدتين لمحققين (واحدة من الرتبة ف - ٣ وأخرى من الرتبة ف - ٢).

### الدعم الإداري للتحقيقات

الوظائف المنقولة داخليا: وظيفتان من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى

٤٩ - يتكون مجمع الدعم الإداري من ٢٨ موظفا من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ١١ مساعدا لغويا (يوجد اثنان منهم في كوسوفو)، وسكرتير لرئيس شعبة التحقيقات، و ٣ مساعدي تحقيقات لقادة التحقيق، و ١٠ مساعدي تحقيقات لأفرقة التحقيق (يوجد واحد منهم في كوسوفو)، ومساعد تحقيقات واحد لوحدة التعقب والاستخبارات، ومساعد تحقيقات واحد لفريق البحوث المتعلقة بالقيادات، ومساعد تحقيقات واحد لفرة التحليل العسكري.

٥٠ - ولتوفير مزيد من الدعم الثابت لأفرقة التحقيق التي تشغل بأكثر من محاكمة واحدة في نفس الوقت، يقترح نقل اثنين من موظفي أعمال السكرتارية (خدمات عامة/الرتب الأخرى) داخليا من وحدة دعم المعلومات التابعة لقسم الأدلة والمعلومات (انظر الفقرة ٥٥).

### ٤ - قسم دعم الأدلة والمعلومات

٥١ - يتكون القسم من وحدة الأدلة، ووحدة دعم المعلومات، ووحدة تطوير النظم ووحدة فهرسة المستندات وأشرطة الفيديو ويضم منسقا للمعلومات والأدلة من الرتبة ف - ٤، إضافة إلى ثلاثة موظفين من الرتبة ف - ٣ واثنين من الرتبة ف - ٢ و ٦٥ موظفا من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

٥٢ - ويتحمل القسم المسؤولية عما يلي: (أ) الاحتفاظ بما يجمعه المدعي العام من معلومات وأدلة وخزنها وتأمينها ونشرها؛ (ب) التجهيز الإلكتروني والمادي لجميع المستندات الواردة والمحفوظة في مكتب المدعي العام؛ (ج) تحديد أماكن المستندات ذات الصلة ضمن هذه المجموعة واسترجاعها في وقت لاحق؛ (د) التحليل الأولي لجميع الوثائق وإعداد

ملخصات لها، بما في ذلك الدم المتعدد الوسائط والتصوير؛ (هـ) التصميم المتواصل للنظم الحاسوبية التي تدعم هذه الأنشطة وتطويرها وصيانتها.

### وحدة الأدلة

الوظائف الجديدة: خمس وظائف من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى ٥٣ - تضم وحدة الأدلة رئيساً (ف - ٣) و ٢٠ موظفاً من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى): مساعد لإدارة السجلات، و ٣ مساعدين لشبكة المعلومات، و ٤ مساعدين في النظم الحاسوبية، ومساعدين لتسجيل الأدلة، وكاتبان في النظم الحاسوبية، ومساعدان لغويان/كاتبان لتسجيل البيانات، ومساعد لتحليل أشرطة الفيديو، ومنسق للترجمة، و ٤ كنية سجلات.

٥٤ - وتعني الزيادة في الأنشطة داخل قاعات المحكمة والحاجة إلى توسيع نطاق الخدمات الجارية لتشمل موظفين بمكتب المدعي العام، أن هناك حاجة إلى نوبتين لمواصلة تقديم الدعم أثناء المحاكمات إضافة إلى استمرار تقديم الخدمات العادية لأفرقة التحقيق. وبناء على ذلك يقترح استحداث الوظائف الخمس الإضافية التالية من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى): مساعد لشبكة المعلومات بما يتيح الحضور المستمر لمساعدين اثنين لشبكة المعلومات في كل نوبة لكي يعمل كحلقة وصل بين وحدة الأدلة وأفرقة المحاكمات والتحقيقات؛ مساعدان لغويان/كاتبان لتسجيل البيانات لمواجهة الزيادة المتوقعة في عدد المحاكمات بالنظر إلى إجراء ست محاكمات بشكل متزامن؛ ومساعد لتسجيل الأدلة بما يتيح تخصيص شخص واحد لكل نوبة وتمكين الشخص الثالث من تقديم الدعم خلال ساعات العمل العادية وكاتب سجلات لضمان سرعة ترقيم المستندات وتسجيلها ونسخها.

### وحدة دعم المعلومات

الوظائف المنقولة خارج الوحدة: وظيفتان من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى؛ الوظائف المنقولة إلى داخل الوحدة: خمس وظائف من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى ٥٥ - تقوم عدة أفرقة تحقيق، على النحو المذكور أعلاه، بتقديم الدعم لعدة محاكمات متزامنة ومن ثم تحتاج إلى دعم ثابت. وبناء على ذلك يقترح نقل وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى مجمع الدعم الإداري بشعبة التحقيقات (انظر الفقرة ٥٠). وعلاوة على ذلك، يقترح نقل موظفي تدريب اثنين وكاتبين لدعم البرمجيات داخل القسم إلى وحدة تطوير النظم (انظر الفقرة ٥٦)؛ كما يقترح نقل وظيفة لمساعد تحليل أشرطة الفيديو ضمن القسم إلى وحدة فهرسة المستندات وأشرطة الفيديو (انظر الفقرة ٥٧).

## وحدة تطوير النظم

الوظائف المنقولة داخل الوحدة: أربع وظائف من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى ٥٦ - يتكون ملاك الوحدة من رئيس (ف - ٣)، ومدير قواعد البيانات (ف - ٢) وستة موظفين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) وتشمل ما يلي: ثلاثة مساعدين لتطوير النظم وثلاثة كتبة لتطوير النظم. ويقترح نقل مساعدي تدريب اثنين وكاتب دعم البرمجيات داخل القسم إلى وحدة تطوير النظم عملاً بتوصية فريق إعادة تصنيف الوظائف الذي ارتأى أن عمل موظفي الدعم في مجال التدريب والبرمجيات يرتبط أكثر بعمل وحدة تطوير النظم.

## وحدة التوثيق وفهرسة الفيديو

الوظائف المنقولة داخل الوحدة: وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى ٥٧ - تتكون الوحدة من رئيس (ف - ٢) و ١٠ موظفين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ منهم تسعة كتبة لفهرسة الوثائق ومشرف على فهرسة الوثائق. وسعياً إلى زيادة الفعالية في تجهيز الوثائق باللغات البوسنية والكرواتية والصربية، أعيد النظر في وظائف أربعة كتبة لفهرسة الوثائق حيث حُولت إلى وظائف مساعدين لغويين لضمان الجودة ومراجعة الملخصات التي تعدها الوحدة. وعلاوة على ذلك، يقترح نقل وظيفة مساعد تحليل أشرطة الفيديو داخليا من وحدة دعم المعلومات (انظر الفقرة ٥٥) لكي يكون مسؤولاً عن تحليل أشرطة الفيديو والعمليات المتعددة الوسائط للوحدة.

## باء - قلم المحكمة

### ١ - مكتب قلم المحكمة

٥٨ - يتكون مكتب قلم المحكمة من مكتب قلم المحكمة المباشر ودائرة شؤون الإعلام وبرنامج التوعية (الممول من التبرعات - انظر المرفق السابع).

### المكتب المباشر لرئيس قلم المحكمة

وظيفة جديدة: من الرتبة ف-٢

٥٩ - يتكوّن المكتب المباشر حالياً من رئيس القلم (أمين عام مساعد) ومساعد شخصي واحد (الخدمات العامة/الرتب الأخرى).

٦٠ - وفي الماضي، استُعيّر موظف قانوني مساعد من قسم المشورة القانونية التابع لقلم المحكمة للمكتب المباشر من أجل دعم رئيس القلم، بما في ذلك العمل كمنسّق مع الدوائر القانونية الأخرى ومع الإدارة في المحكمة. ونظراً للزيادات الملموسة التي طرأت على عبء

العمل الذي يضطلع به قسم المشورة القانونية التابع لقلم المحكمة، لم يعد ممكنا إعاره هذه الوظيفة. وقد أثر غياب هذه المساعدة كثيرا على قدرة المكتب المباشر على تحمّل الزيادة الملموسة في عبء العمل ومسؤوليات الإدارة الناجمة عن إنشاء مجلس التنسيق ولجنة الإدارة وعن الاجتماعات التي تُعقد مع مكتب المدعي العام. لذا، تُقترح وظيفة موظف قانوني مساعد من الرتبة ف-٢.

## ٢ - شعبة الدعم القضائي

٦١ - تتألف الشعبة من مكتب نائب رئيس قلم المحكمة ومكتب الرئيس وقسم الدعم القانوني للدوائر وقسم إدارة شؤون المحكمة وقسم دعم المحني عليهم والشهود ووحدة الاحتجاز ومكتب المعونة القانونية ومسائل الاحتجاز ووحدة المكتبة والمراجع.

### مكتب الرئيس

وظيفة جديد : من الرتبة ف-٣

٦٢ - يتكوّن المكتب من الرئيس ورئيس الديوان (ف-٤) ومساعد خاص (ف-٢) وسكرتير (الخدمات العامة/الرتب الأخرى).

٦٣ - ويتزايد استخدام بيئة عمل المحكمة للغتي العمل الرسميتين مما يزيد الحاجة إلى خدمات الترجمة التحريرية والشفوية بالإنكليزية والفرنسية في مكتب الرئيس. ونظرا للطابع القانوني المتشعب للمسائل التي يعالجها الرئيس، يتعيّن توافر خلفية قانونية متينة من أجل تقديم المستوى المطلوب من الخدمة. لذا، تُقترح وظيفة جديدة من الرتبة ف-٣ للغوي-حقوقى (إنكليزي-فرنسي).

### قسم الدعم القانوني للدوائر

الوظائف الجديدة : ٤ وظائف من الرتبة ف-٣ و ٣ وظائف من الرتبة ف-٢ و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى

٦٤ - يتكوّن القسم من ٥ موظفين قانونيين أقدم (ف-٥) و ٦ موظفين قانونيين (ف-٣) و ٢٨ موظفا قانونيا مساعدا (ف-٢) (منهم ٢٠ منتدبون لدى فرادى القضاة) و ٢٥ سكرتيرا (الخدمات العامة/الرتب الأخرى) (منهم ٢٠ منتدبون لدى فرادى القضاة).

٦٥ - ويقدم قسم الدعم القانوني للدوائر الدعم القانوني لقضاة المحكمة، بما في ذلك البحوث القانونية والمساعدة في صياغة واستعراض الأوامر الإجرائية والموضوعية وإعداد القرارات والأحكام وإدارة سير القضايا وإدارة المحاكمات التمهيدية واستعراض القضايا.

٦٦ - وستؤثر ثلاثة تطورات رئيسية على عبء عمل القسم خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣:

(أ) إعادة هيكلة دائرة الاستئناف وتقسيم عمل الدوائر الابتدائية الثلاث بحيث تعقد كل دائرة منها دورتي محاكمات عقب تعيين القضاة المخصصين؛

(ب) التغييرات التي تطرأ على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، كالمادة ٩٢ مكررا مثلا (قبول الإفادات الخطية والمحاضر السابقة في سير الدعوى) مما يُقصد منه تقصير مدة المحاكمات؛

(ج) تزايد نشاط المحاكمات: يُتوقع أن تنتقل ٩ قضايا هي حاليا في المرحلة التمهيدية إلى مرحلة المحاكمة وأن تُنجز ١٢ محاكمة. وسيصل أربعة وعشرون محتجزا جديدا مما سيتطلب إخضاعهم لإجراءات المحاكمة التمهيدية. ونتيجة لذلك، يُتوقع أن يتضاعف عبء عمل المحكمة وأن تزداد إجراءات المحاكمات التمهيدية ثلاثة أضعاف تقريبا. كما سيزداد عمل دائرة الاستئناف ثلاثة أضعاف إذ سيتم استئناف ١٤ حكما إضافيا بنهاية عام ٢٠٠٢. ويُتوقع بالتالي أن تشهد الدوائر وقسم الدعم القانوني حجما لا سابق له من الأنشطة القضائية. وهذا ضروري من أجل تقصير مدة الاحتجاز في مرحلة المحاكمة التمهيدية وفي مدة كل محاكمة لكي تتمكن المحكمة من إنجاز ولايتها بحلول عام ٢٠٠٨.

٦٧ - وتُفترح وظيفة جديدة لموظف قانوني من الرتبة ف-٣ من أجل تلبية احتياجات دائرة الاستئناف ولكي تتمكن هذه الدائرة من تحمّل الزيادة في عبء العمل.

٦٨ - كما يُفترح ثلاث وظائف جديدة لموظف قانوني من الرتبة ف-٣ (موظف لكل دائرة) بهدف إنجاز ١٢ محاكمة و ٩ محاكمات تمهيدية خلال فترة السنتين والبدء بالمحاكمات التمهيدية لما يبلغ ٢٤ متهما جديدا.

٦٩ - وعقب تعيين ثلاثة قضاة مخصصين إضافيين، تُفترح وظائف جديدة لدعم أنشطة المحاكمات الجارية في الدورة الجديدة للدائرة الابتدائية الثالثة: ثلاثة موظفين قانونيين مساعدين (ف-٢) وثلاثة مساعدين (الخدمات العامة/الرتب الأخرى)، بحيث ينتدب كل موظف من المجموعتين لدى كل قاضٍ مخصص جديد.

### قسم إدارة شؤون المحكمة

الوظائف الجديدة: ٣ وظائف من الرتبة ف-٣ و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى؛ إعادة تصنيف: وظيفة من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥

٧٠ - هذا القسم مسؤول عن أداء مهام الدعم التحضيرية والتنظيمية للجلسات المعقودة في قاعة المحكمة ويتكوّن من موظف قانوني واحد (ف-٤) و ٤ مساعدين إداريين لقاعة

المحكمة (ف-٣) و ١٦ موظفا من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى: ٤ مساعدين لسجلات المحكمة و ٥ كتبة لقاعة المحكمة و ٣ كتبة للمحفوظات و ٤ منسقين للمحاضر.

٧١ - وستؤثر التطورات التالية على عبء عمل القسم :

(أ) وصول القضاة المخصصين وتقسيم كل دائرة ابتدائية إلى قسمين بحيث يمكن إجراء ست محاكمات في وقت واحد كل يوم؛

(ب) تزايد عدد الاستئنافات التي تنظر فيها دائرة الاستئناف كنتيجة مباشرة لزيادة المحاكمات؛

(ج) عقد جلسات إضافية استنادا إلى المادة ٦٥ مكررا ثالثا والمادة ٧٥.

٧٢ - وعلى ذلك، يُقترح ثلاث وظائف جديدة من الرتبة ف-٣: وظيفتان لمساعد إداري لقاعة المحكمة بحيث يخصص لكل دورة جديدة للدائرة الابتدائية مساعد إداري لقاعة المحكمة؛ ووظيفة مساعد إداري لقاعة المحكمة للمحاكمات التمهيدية يحضر الجلسات الإضافية بينما يحضر المحاكمات المساعدون الإداريون الآخرون لقاعة المحكمة.

٧٣ - وبالإضافة إلى ذلك، تُقترح ثلاث وظائف جديدة في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى): وظيفة مساعد لسجلات المحكمة نظرا لزيادة عدد الوثائق التي يتعين حفظها كنتيجة مباشرة لزيادة المحاكمات التمهيدية والمحاكمات والاستئنافات؛ ووظيفتان لكاتب لقاعة المحكمة للمساعدة في دورات المحاكمة الإضافية فضلا عن المحاكمات التمهيدية.

٧٤ - وخلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، أدى إدخال تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وتركيز المحكمة على توقيف ومحاكمة المتهمين البارزين والزيادة في النشاط القضائي وفي استخدام قاعة المحكمة، وإعادة التنظيم الداخلية، إلى تزايد المسؤوليات وتشعب المهام التي يضطلع بها رئيس القسم. لذا، يُقترح إعادة تصنيف هذه الوظيفة من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥.

### قسم دعم الشهود واجني عليهم

الوظائف الجديدة: وظيفة من الرتبة ف-٢ و ٧ وظائف من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى  
٧٥ - يتكوّن القسم من منسق (ف-٥) وثلاثة موظفين وموظف حماية وموظف اتصال وموظف دعم جميعهم من الرتبة ف-٣ وأربعة موظفين (موظفين اثنين مساعدين للدعم وموظف دعم مساعد وموظف قانوني مساعد جميعهم من الرتبة ف-٢) و ٢٤ موظفا من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) وتشمل الوظائف ٣ مديرين للمحاكمات ومساعدة إداريا و ٤ مساعدين ميدانيين و ١٢ مساعدا للشهود و ٣ كتبة للشهود ومساعدة لغويا.

٧٦ - ويتألف القسم من ثلاث وحدات : وحدة الحماية ووحدة الدعم ووحدة العمليات. وهو مسؤول عن تقديم خدمات إلى المجني عليهم والشهود بما يكفل أمنهم وسلامتهم، وتزويدهم بالمعلومات عن الإجراءات المتخذة وعن حقوقهم ومسؤولياتهم، وترتيب سفرهم وإقامتهم وتلبية احتياجاتهم الأخرى، سواء كان ذلك بناء على طلب الادعاء أو الدفاع أو القضاة. ويقوم القسم أيضا اتصالات وثيقة مع أفرقة المحاكمات فيما يتعلق بجميع جوانب مثل الشهود أمام المحكمة.

٧٧ - وفي ضوء تزايد المحاكمات، تم اتخاذ تدابير لتعظيم الفعالية مع الاحتفاظ بالقدرة على تلبية احتياجات الشهود. غير أن الملاك الوظيفي الحالي لن يكون كافيا للاهتمام بالشهود اللازمين لست محاكمات تجرى في وقت واحد. لذا، تُقترح ثماني وظائف جديدة: موظف دعم (ف-٢) و سبعة موظفين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى): ثلاثة مديرين للمحاكمات ومساعد إداري ومساعد ميداني وكاتبان للشهود.

### مكتب المعونة القانونية ومسائل الاحتجاز

وظيفة جديدة: من الرتبة ف-٣

٧٨ - يتكوّن المكتب من منسق (ف-٤) وموظفين قانونيين مساعدين (ف-٢) وثلاثة موظفين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) : كاتب اتصال للمحامي العام ومساعدان إداريان.

٧٩ - ويدير المكتب نظام المعونة القانونية التابع للمحكمة ويبت في جميع المسائل المتصلة بالاحتجاز ويراقب السلوك المهني لمحامي الدفاع المعينين ويحقق في الوضع المالي للمتهمين الذين يدعون العوز.

٨٠ - وفي تقرير عن التحقيق في احتمال وجود ترتيبات لتقاسم الأتعاب بين محامي الدفاع ومحتجزين معوزين (A/55/759)، ألقى مكتب خدمات الرقابة الداخلية الضوء على المسألتين التاليتين: (أ) إن عددا ضئيلا من المحتجزين الذين يحصلون على المعونة القانونية من المحكمة يستطيعون في الحقيقة تحمّل تكاليف الدفاع عنهم أو على الأقل تحمّل جزء من التكاليف؛ (ب) إن بعض محامي الدفاع قد يعطون جزءا من الأتعاب التي استلموها من المحكمة إلى موكلهم. وقد أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمواصلة التحقيق في هاتين المسألتين وبتكليف محقق مالي لهذا الغرض. وإذا ثبتت هاتان المسألتان، يتم استرداد الأموال من المحتجزين وشطب محامي الدفاع الذين يثبت أن سلوكهم جاء مخالفا لأداب المهنة من قائمة المحامين المصرح لهم بمزاولة المحاماة أمام المحكمة. وهاتان المسألتان، إذا لم يتم التحقيق فيهما

على الوجه الصحيح، قد تضران بالمحكمة وبنزاهة الإجراءات القضائية. وترى المحكمة أن هناك ما يبرر التحقيق مع ١٢ متهما و ٦ محامين للدفاع.

٨١ - وعليه، تُقترح وظيفة جديدة لمحقق مالي من الرتبة ف-٣.

### ٣ - شعبة الإدارة

٨٢ - تتألف شعبة الإدارة من مكتب كبير الموظفين الإداريين وقسم المالية وقسم الموارد البشرية وقسم خدمات تكنولوجيا المعلومات (سابقا قسم الدعم الإلكتروني والاتصالات) وقسم المشتريات وقسم الخدمات العامة وقسم خدمات المؤتمرات واللغات وقسم الأمن والسلامة. وقد وضعت وحدة إدارة المحفوظات والسجلات، التي كانت تشكل جزءا من مكتب كبير الموظفين الإداريين تحت إشراف رئيس الخدمات العامة.

٨٣ - وكما ذكر سابقا، فإن جميع التطورات التي تؤثر على مكتب المدعي العام وقلم المحكمة لها أثر مباشر على مستوى الدعم المطلوب من الشعبة، بما في ذلك ما يلي :

(أ) الاستخدام المكثف لقاعات المحكمة لإجراء محاكمات إضافية؛

(ب) تمديد ساعات العمل للقضاة والمدعين والمحققين وموظفي المحكمة وسائر الموظفين الأساسيين سيتعين خلاله تقديم الخدمات العادية بحيث لا يعاق التقدم الذي سيحرز عن طريق زيادة استخدام قاعات المحكمة؛

(ج) ازدياد عدد الشهود ومحامي الدفاع بحكم زيادة استخدام قاعات المحكمة سيزيد من الطلب على الخدمات، بما فيها السفر والتأشيرات وتسديد المبالغ المدفوعة للشهود ومحامي الدفاع؛

(د) استخدام مبنى إضافي، يجعل من اللازم تزويده بمستوى مقبول من خدمات الدعم الإداري. ونظرا لأن أماكن العمل منفصلة عن بعضها، فإن حجم الوفورات محدود، وسيطلب الأمر الاضطلاع بعمليات من قبيل الأمن وخدمات صيانة المبنى وشبكة الحواسيب ومرافق الاتصالات الأخرى، فضلا عن خدمات البريد والنقل والموظفين الإضافيين وعقود الخدمات الإضافية؛

(هـ) الزيادة في الملاك الوظيفي لمكتب المدعي العام وأجزاء أخرى من قلم المحكمة إضافة إلى التوسع الملموس الذي شهدته المحكمة على مدى السنوات العديدة الماضية.

## مكتب كبير الموظفين الإداريين

وظيفة جديدة: من الرتبة ف-٥

٨٤ - يتكوّن المكتب من كبير الموظفين الإداريين (مد-١)، وكبير موظفي الميزانية (ف-٥)، وموظفين من الرتبة ف-٤: مستشار لإدارة التوتر النفسي (ف-٤) واثنين من الموظفين الإداريين (واحد ف-٤ والآخر (ف-٣) (من مصدر خارجي)، وستة موظفين من فئة الخدمات العامة، بمن فيهم ممرضة.

٨٥ - في الماضي استعين بمصدر خارجي لتقديم جميع الخدمات الطبية وهو منظمة صحية وطنية متخصصة في الخدمات المتصلة بالموظفين، بما فيها الفحوص الطبية السابقة للتنسيب، والتلقيح، واعتماد الإجازات المرضية. والمرضة التابعة للملاك الوظيفي لا يسمح لها بموجب البروتوكولات الطبية المتبعة بإعطاء اللقاحات أو بصرف الدواء دون وجود طبيب في الموقع. ومن الواضح أن الظروف الصعبة التي يتعين على موظفي الحكمة العمل في ظلها، تستوجب إيلاء عناية أكبر بصحتهم الجسدية.

٨٦ - لذا، تُقترح وظيفة جديدة لطبيب من الرتبة ف-٥ من أجل تقديم خدمات طبية أكثر فعالية، بما فيها الخدمات غير المتوفرة حالياً.

## قسم المالية

وظيفتان جديدتان: من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى؛ إعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥

٨٧ - يتكوّن القسم من رئيس القسم (ف-٤) وموظفين ماليين مساعدين (ف-٢) ومساعد مالي أقدم (الخدمات العامة/الرتب الأخرى) وعشرة مساعدين ماليين (الخدمات العامة/الرتب الأخرى).

٨٨ - وقد عمل القسم بدأب على تعزيز الفعالية عن طريق الأخذ بالتشغيل الآلي من أجل تقديم خدمات أكفأ وتحقيق فعالية التكلفة في مجالات مطالبات السفر، وتتبع المدفوعات وقسائم القبض، ومعالجة الالتزامات، والحسابات المستحقة القبض محلياً. غير أن تلك التطورات ستزيد كثيراً من حجم الخدمات المالية المطلوبة وبما يتجاوز القدرات الحالية.

٨٩ - وبالإضافة إلى ازدياد عبء العمل، ازدادت مسؤوليات القسم بشكل كبير على مر السنين، لكي تشمل إدارة الصناديق الاستثمارية، وازدياد عنصر المسؤولية إزاء المانحين، ومعالجة الحكمة أمر مرتبات جميع الموظفين من الفئة الفنية، بحيث وصلت إلى مستوى يماثل المنظمات أخرى حيث يتم الاضطلاع بهذه المهام محلياً وليس من قبل مقر الأمم المتحدة.

وطبقا للمعيار الرئيسي لتصنيف وظائف الفئة الفنية والفئات الأعلى الذي تعتمد عليه لجنة الخدمة المدنية الدولية فإن مهام رئيس قسم المالية هي مهام وظيفة من الرتبة ف-٥.

٩٠ - لذا، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة رئيس قسم المالية من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥، فضلا عن إنشاء وظيفتين جديدتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى): مساعد إداري ومساعد مالي.

### قسم الموارد البشرية

الوظائف الجديدة: ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى

٩١ - يتكوّن القسم من رئيس القسم (ف-٥) ورئيس وحدة التوظيف والتدريب (ف-٤) ورئيس وحدة إدارة شؤون الموظفين (ف-٣) وثمانية مساعدين لشؤون الموظفين/التوظيف (الخدمات العامة/الرتب الأخرى).

٩٢ - والقسم مسؤول عن إدارة شؤون موظفي المحكمة، بما في ذلك توظيف جميع الموظفين وتقديم الدعم الإداري فيما يتعلق بجميع مسائل الموارد البشرية، طبقا لقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها وسياساتها وممارساتها، وتعيين الموظفين حتى الرتبة مد-١ وتهيئة التدريب الإداري والتدريب على اللغات والتدريب التقني.

٩٣ - وقد زاد حجم الملاك الوظيفي للمحكمة من ٧٨٤ وظيفة عام ١٩٩٩ إلى ٩٦٨ وظيفة عام ٢٠٠١. وتم حتى الآن استيعاب الطلب المتزايد على خدمات القسم في إطار الموارد المتوافرة أو عن طريق العمل الإضافي والمساعدة المؤقتة. ولكن نظرا لمضاعفة قدرة المحكمة على إجراء المحاكمات، وإضافة قضاة مخصصين وفق شروط خاصة للتعيين، ومواصلة عمليات استخراج الجثث في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بواسطة مكتب المدعي العام، لم يعد الملاك الوظيفي الحالي كافيا مما يؤثر على سرعة الخدمات المقدّمة ونوعيتها.

٩٤ - لذا، تُقترح ثلاث وظائف جديدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى): مساعد إداري ومساعد شؤون موظفين وكاتب توظيف.

### قسم دعم تكنولوجيا المعلومات

الوظائف الجديدة: ٧ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ إعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤

٩٥ - تم تغيير اسم القسم الذي كان يدعى سابقا "قسم الدعم الإلكتروني والاتصالات" بعد أن أُعيدت هيكلته. ويتألف القسم بعد إعادة التشكيل من وحدة العمليات ووحدة التطوير ووحدة التدريب، ويتكوّن ملاكه من رئيس القسم (ف-٥)؛ ورئيس وحدة العمليات (ف-٤)؛ وموظف عمليات تكنولوجيا المعلومات (ف-٣) وموظف نُظُم الحاسوب (ف-٣) ورئيس لوحدة التطوير (ف-٣) ومحلل مبرمج (ف-٢) وإداري للموارد

(ف-٢) وموظف تطوير (ف-٢) وإداري لقاعدة البيانات (ف-٢) وموظف تدريب على الحاسوب (ف-٢)؛ وثلاثة وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٣٧ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

٩٦ - وسيركّز القسم أثناء فترة السنتين على تحسين معالجة القضايا بشكل أساسي لعقد مزيد من دورات المحاكمات في الأسبوع؛ وتمديد ساعات الدوام؛ وزيادة استخدام نقل إفادات الشهود عبر الفيديو. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدّم الدعم اللازم لمبنى ثالث؛ ويعزّز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عن طريق استخدام التكنولوجيا، ويقدم الدعم والخدمات لأي موظفين جدد يوافق عليهم مكتب المدعي العام وقلم المحكمة.

٩٧ - وستطلب كل من الدوريتين الجديدتين من المحاكمات ثلاثة موظفين للدعم التقني: مدير للفيديو وتقني أجهزة سمعية-بصرية لقاعة المحكمة ومساعد حاسوب لقاعة المحكمة. وستطلب استخدام مبنى ثالث مهندس نُظّم لتركيب وصيانة وصلة ذات نطاق تردد عال ومركز إضافي لإدارة الشبكة لإتاحة تقديم خدمات شبكة تكنولوجيا المعلومات. لذا، يُقترح سبع وظائف جديدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

٩٨ - ولتناسق وتكامل الجهود مما يتيح تنفيذ العمليات بشكل شامل وفق التوصيات الواردة في تقرير صادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة حسابات إدارة تكنولوجيا المعلومات، تم دمج المجالات الجديدة للتطوير مع وحدة البرمجة الموجودة لتشكيل وحدة التطوير. وبالتالي، ازداد نطاق عمل وتشعب الوحدة ازديادا كبيرا، ما بين الاقتصار على البرمجة إلى حيث التطوير الكامل للنظم عبر مجموعة كبيرة من التكنولوجيات، وكما ازدادت مسؤوليات رئيس الوحدة الذي يجب أن يكون محيطا بطائفة واسعة من التخصصات التقنية، بما في ذلك تطوير النظم المتكاملة وتقنيات شبكة الإنترنت، وأن يدير شؤون عدد أكبر من الموظفين. ونظرا للدور الجوهري الذي تضطلع به وحدة التطوير في تحديد التكنولوجيات الملائمة وفي تطبيقها بما يزيد من كفاءة المحكمة وفعاليتها، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة رئيس وحدة إعداد المشاريع من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤.

### قسم الخدمات العامة

الوظائف الجديدة : ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى

٩٩ - يتكوّن القسم من رئيس (ف-٥)؛ و ثلاث وظائف في الرتبة ف-٣: وموظف نقل وإمداد (ف-٣) وموظف لإدارة المباني (ف-٣) وموظف لخدمات الدعم المركزي (ف-٣)؛ وموظف لشؤون السفر (ف-٢)؛ ووظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٢٦ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

١٠٠ - وكنتيجة مباشرة للتطورات الوارد وصفها أعلاه، يُقترح ثلاث وظائف جديدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى):

(أ) مساعد لشؤون السفر/النقل للاضطلاع بعبء العمل المتزايد الناجم عن تزايد تواتر المحاكمات والسفر المتصل بالتحقيقات، فضلا عن تزايد وتيرة سفر الشهود ومحامي الدفاع؛

(ب) فني لإدارة المرافق لدعم الملاك الحالي المؤلف من خمسة فنيين، والذي لن يكفي لتلبية احتياجات مساحة يبلغ مجموعها ٣٠ ٠٠٠ متر مربع تقريبا ممتدة على ثلاثة مبان مختلفة ويتم العمل فيها على أساس ساعات الدوام بشكل متواصل نظرا لتوسيع برنامج عمل المحكمة؛

(ج) كاتب إمدادات لزيادة العدد الحالي البالغ اثنين من الكتبة، وكاتبان للبريد/الحقيقية لكفالة حد أدنى من الخدمة للمباني الثلاثة جميعا. وفي حين أن نظاما مركزيا جديدا للمخازن سيتيح إشرافا إداريا مباشرا بشكل إلكتروني على جميع المخازن الموجودة، وسيشمل اللوازم العامة واللوازم الأمنية ولوازم صيانة المباني وتكنولوجيا المعلومات، يجب أن تظل هذه المخازن قائمة في مبان مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تمديد ساعات عمل المحكمة تم تجزئتها إلى ثلاثة مبان سيزيد من الضغط على خدمات البريد والتوزيع (كما في ذلك الوثائق المتصلة بالمحاكمات) سواء بين المباني أو إلى الأطراف الثالثة.

### قسم خدمات المؤتمرات واللغات

الوظائف الجديدة: ٨ وظائف من الرتبة ف-٤ و ٩ وظائف من الرتبة ف-٣ ووظيفتان من الرتبة ف-٢ ووظيفتان من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى

١٠١ - يتكوّن القسم من رئيس القسم (ف-٥) و ٣٤ وظيفة من الرتبة ف-٤ و ٥٩ وظيفة من الرتبة ف-٣ و ١٩ وظيفة من الرتبة ف-٢ و ٣٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى.

١٠٢ - وتشمل مسؤوليات القسم (أ) الترجمة التحريرية والترجمة المتبعية لجميع أجهزة المحكمة من وإلى اللغات الإنكليزية والفرنسية والبوسنية/الكرواتية/الصربية والألبانية ولغات أخرى حسب الاقتضاء؛ (ب) الترجمة الشفوية للمؤتمرات لجميع جلسات المحكمة من وإلى الإنكليزية والفرنسية والبوسنية/الكرواتية/الصربية والألبانية (ج) الترجمة الشفوية الميدانية للمقابلات التي تجريها أفرقة التحقيق، وجلسات الإثبات التي تضم الشهود قبل إدلائهم بإفادتهم، والمقابلات التي تُجرى مع المشتبه بهم؛ (د) وتقديم خدمات التقارير إلى المحكمة بتزويد المحكمة بمحاضر في اللغتين الإنكليزية والفرنسية لكل جلسة تُعقد في قاعات المحكمة فضلا عن محاضر الجلسات العامة.

١٠٣ - وستؤثر الأنشطة الجديدة التالية تأثيراً مباشراً في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ على حجم الخدمات المطلوبة من القسم : (أ) إضافة تسعة قضاة مخصصين مما يسمح بعقد ست دورات للمحاكمات يومياً؛ (ب) توقع عقد ٩٨٩ جلسة للمحكمة في السنة؛ (ج) إصدار ستة أحكام في السنة تتصل بالمحاكمات في المرحلة الابتدائية وأربعة أحكام في السنة في مرحلة الاستئناف؛ (د) إضافة إثني عشر محتجزاً جديداً في سنتي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، على أن تساق جميع الأدلة بحق كل منهم بلغة يفهمها؛ (هـ) تحول المدعي العام من عملية جمع المعلومات إلى تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها؛ (و) الوصول مجدداً إلى محفوظات في المنطقة لم تكن متاحة في السابق وتسم بالأهمية بالنسبة للتحقيقات؛ (ز) تزايد الاتجاه إلى استخدام اللغة الفرنسية وإضافة دائرة ابتدائية ناطقة بالفرنسية.

١٠٤ - لذا، يُقترح إضافة ٢١ وظيفة جديدة، منها ١٩ وظيفة من الفئة الفنية ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى): ٣ مترجمين/تحريريين/مراجعين (ف-٤) و ٥ مترجمين شفويين (ف-٤)؛ و ٤ مترجمين/تحريريين (ف-٣) و ٥ مترجمين شفويين للمؤتمرات (ف-٣)؛ ووظيفتان لمترجم تحريري (ف-٢)؛ ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى): مساعد لغات و كاتب خدمات المؤتمرات.

### قسم الأمن والسلامة

الوظائف الجديدة : وظيفة فنية من الرتبة ف-٢ و ١٧ وظيفة لخدمات الأمن وإعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤  
١٠٥ - يتكوّن القسم من رئيس القسم (ف-٥) ونائب رئيس القسم (ف-٤) وموظف أمن للشبكة (ف-٣) ومساعد لرئيس الأمن (الخدمات العامة/الرتب الأخرى) ومساعد إداري (الخدمات العامة/الرتب الأخرى) و ١٣٨ موظف أمن (خدمات الأمن).

١٠٦ - وفي ظل عقد ست دورات للمحاكمات يومياً، تتناول كل منها في المتوسط ثلاثة متهمين، تدعو الحاجة إلى إضافة ١٤ وظيفة لتوفير الحد الأدنى من الأمن في قاعات المحكمة وما حولها. كما تقتضي ثلاثة ضباط أمن إضافيين لتمديد عمليات الأمن المنتظمة للمباني إلى ما بعد ساعات العمل العادية.

١٠٧ - وفي السنتين الماضيتين، ازداد إدراك المحكمة للحاجة إلى الرصد الدقيق لمشاكل المعلومات الأمنية ومعالجتها بصورة كاملة. وتم على الصعيد الداخلي، فضلاً عن طريق مصادر معلومات خارجية، تقييم مواطن الضعف في نظم المعلومات الآلية التي يحتوي العديد منها على بيانات حساسة للغاية. وهناك حاجة ماسة إلى إدخال التحسينات اللازمة على الأوضاع الأمنية في المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن يزداد السعي إلى الحصول على

المعلومات أهمية وعددا نظرا لوجود متهمين من الشخصيات البارزة في لاهاي خلال فترة السنتين.

١٠٨ - وهذه الشواغل أوضحت أن مهام موظف أمن الشبكة يجب أن تتسم بروح المبادرة والشمول وتعدد التخصصات أكثر مما كان مقررا في الأصل. وقد ازدادت المسؤوليات من مجرد تحليل النظم الإلكترونية لكي تشمل معالجة المستندات ومراقبة الأصول والأمن المادي وإدارة قاعدة البيانات ورسم السياسات الأمنية لجميع مصادر المعلومات وتصميم وتوفير التدريب على أمن المعلومات لجميع موظفي المحكمة. وستكون الخبرة الإدارية أمرا فائق الأهمية، فضلا عن التشاور المتكرر مع الإدارة العليا عبر جميع أجهزة المحكمة، بما في ذلك التواصل اليومي مع رئيس قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات ورئيس قسم الأمن والسلامة.

١٠٩ - لذا، يُقترح إضافة ١٨ وظيفة جديدة: موظف مساعد لأمن الشبكة (ف-٢) و ١٧ من ضباط الأمن (خدمات الأمن)، وإعادة تصنيف وظيفة موظف أمن المعلومات من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤.

## المرفق الخامس الاحتياجات من المعدات

(٤) : (٣) = (٤)	(٤)	(٢)+(١) = (٣)	(٢)	(١)	
الوحدات المقترحة					
التكلفة الكلية	تكلفة الوحدة	العدد الكلي للوحدات	وحدات إضافية	وحدات بديلة	
<b>أثاث المكاتب</b>					
٧٤ ٠٠٠	٧٤٠	١٠٠	١٠٠	-	خزائن
٤٩٨ ٤٠٠	٢ ٨٠٠	١٧٨	١٧٨	-	محطات عمل
٢٣٦ ٨٢٠		صفر			عربات ترولي وسلام ووحدات تخزين
٣٩ ٧٨٠	٢٦٠	١٥٣	١٥٣	-	مقاعد
<b>٨٤٩ ٠٠٠</b>	<b>٣ ٨٠٠</b>	<b>٤٣١</b>	<b>٤٣١</b>	<b>صفر</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>المعدات المكتبية</b>					
٥ ٥٠٠	١ ١٠٠,٠٠	٥	٥		خزائن لحفظ الوثائق
٣ ٩٠٠		٢	٢	-	معدات مكتبية
<b>٩ ٤٠٠</b>	<b>١ ١٠٠</b>	<b>٧</b>	<b>٧</b>	<b>صفر</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>معدات التجهيز الإلكتروني للبيانات</b>					
١ ٧٧١ ٠٠٠	١ ٤٠٠	١ ٢٦٥	٣٦٤	٩٠١	حواسيب منضدية
٢٩٣ ٨٠٠	٢ ٦٠٠	١١٣	٢٠	٩٣	حواسيب حجرية
٢٩٢ ٦٠٠,٠٠	٢٦ ٦٠٠,٠٠	١١	١١	-	معدات للشبكة
١٦٩ ٥٠٠,٠٠		١٦٢	٩٨	٦٤	طابعات
٩٧ ٨٠٠		٣٤	٢٩	٥	ماسحات ضوئية
٤٠١ ٥٠٠	٣٦ ٥٠٠	١١	٤	٧	حواسيب خدمة الشبكة
<b>٣ ٠٢٦ ٢٠٠</b>	<b>٦٧ ١٠٠</b>	<b>١ ٥٩٦</b>	<b>٥٢٦</b>	<b>١ ٠٧٠</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>برامجيات</b>					
٢٨ ٥٠٠	-				برامجيات مضادة للفيروسات
١٦ ٢٠٠					برامجيات تطوير كولد فيوشن (Cold Fusion)
٥٧ ٠٠٠					برامجيات لتخطيط وعرض البيانات
٣٢ ٠٠٠	-				التشفير والحماية (ديسك نت وإنترنت)
١١٨ ٨٠٠					برامجيات خدمة الشبكة مايكروسوفت SQL
٧٥ ٣٠٠					برامجيات إدارة الشبكة
٦٥ ٠٠٠					برامجيات كشف لوحدة مراقبة الممتلكات والمخزون
٣٥٧ ٠٠٠					برامجيات لتحوّل مكتب المدعي العام إلى استعمال أقراص الفيديو الرقمية
٤٧ ٥٠٠	-				برامجيات للدعم اللغوي
٢٧ ٥٠٠					نظام صن المالي
٣٦ ٠٠٠					برامجيات تاسف (TASF) لإعداد تقارير المحكمة باللغة الفرنسية

(٤) x (٣) = (٥)	(٤)	(٢)+(١) = (٣)	(٢)	(١)	
التكلفة الكلية	تكلفة الوحدة	العدد الكلي للوحدات	الوحدات المقترحة		
			وحدات إضافية	وحدات بديلة	
١٠٦٣٠٠					نظام تريم (TRIM) لإدارة الوثائق
٦٧٠٠٠	-	-	-	-	تحديث البرامجيات (متنوع)
١٩٠٠٠					تراخيص برامجيات بث الفيديو
٦٢١٠٠					برامجيات زيلاب للرسومات (Zylab)
<b>١١١٥٢٠٠</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
					<b>معدات النقل</b>
٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١	١	-	مركبات/حافلات ثقيلة سلسلة 700 طراز BMW
٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢	٢	-	مركبات عادية - قسم دعم المحني عليهم والشهود
<b>١٠٠٠٠٠</b>	<b>٧٥٠٠٠</b>	<b>٣</b>	<b>٣</b>	<b>-</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
					<b>المعدات السمعية البصرية</b>
٣٩٠٠٠	٣٩٠٠٠	١	١	-	نظام الترجمة السمعي
١٣٨٠٠٠					ترقية نظام التوزيع السمعي والبصري
٢٥٠٠	١٢٥٠	٢	٢	-	رفوف للمعدات السمعية والبصرية
٨٦٠٠٠					المعدات السمعية والبصرية (دواسات مفاتيح وبطاقات)
٢٤٠٠٠	١٢٠٠٠	٢	٢	-	جهاز تشغيل بيتاكام (Betacam)
١٩٠٠٠	٩٥٠٠	٢	٢	-	مفاتيح تحكم كريستون (Creston)
٤٦٠٠٠	٢٣٠٠٠	٢	٢	-	جهاز مزج للتشويش
٤٦٠٠	٤٦٠٠	١	١	-	وحدة تحكم مركزية للشبكة المخصصة للمؤتمرات
٨٥٠	٤٢٥	٢	٢	-	مشغل أقراص الفيديو الرقمية
٤٠٠٠	٤٠٠٠	١	١	-	جهاز عرض بنظام البلور السائل
٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢	٢	-	مفاتيح مصفوية
٥٠٧٥٠	٨٧٥	٥٨	٢	٥٦	شاشة عرض/تلفزيون
٧٢٠٠٠	٢٤٠٠٠	٣	٣	-	شاشات بلازما تعمل باللمس
٥٢٨٠٠	١٣٢٠٠	٤	٤	-	نظام للعرض
٣٥٠٠	٣٥٠٠	١	١	-	جهاز عرض
٦١٠٠	٦١٠٠	١	١	-	نظام للترجمة (ذي تغذية مرتدة)
٧٤٨٠٠	٢٢٠٠	٣٤	١٤	٢٠	مسجل فيديو
٤٥٠٠	٤٥٠٠	١	١	-	نظام لعقد المؤتمرات عن طريق الفيديو
٣٠٠٠٠	٥٠٠٠	٦	-	٦	كاميرات فيديو/عدسات
٢٤٠٠٠	١٢٠٠٠	٢	٢	-	مخفضات ضوء للفيديو
٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢	٢	-	مصفوفة مفاتيح فيديو
<b>٧٦٢٤٠٠</b>	<b>٢٠٥١٥٠</b>	<b>١٢٧</b>	<b>٤٥</b>	<b>٨٢</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
					<b>معدات الاتصال</b>
٩٦٠٠٠	٨٠٠٠	١٢	١٢	-	أجهزة هاتف مشفرة
٧٠٠٠٠	٥٠٠٠	١٤	١٤	-	وحدات تشفير

(٤) x(٣)=(٥)	(٤)	(٢)+(١)=(٣)	(٢)	(١)	
التكلفة الكلية	تكلفة الوحدة	العدد الكلي للوحدات	الوحدات المقترحة		
			وحدات إضافية	وحدات بديلة	
١٠٠٠٠	٥٠٠	٢٠	-	٢٠	أجهزة فاكس
١٢٠٠	٣٠٠	٤	-	٤	أجهزة فاكس محمولة
١٥٠٠٠	٥٠٠٠	٣	-	٣	إنمارسات "ميم"
٥٠٠٠٠٠	-	-	-	-	وصلة ساتلية بين محكمتي يوغسلافيا ورواندا
١١٢٥٠	-	٢٧	٢٧	٥٠	هواتف محمولة
٤٢٠٠٠	٢١٠٠	٢٠	١٢	٨	لوحات مقسم هاتف فرعي خاص
١٠٠٠٠	-	-	-	-	أجهزة لاسلكية، توابع
٢٥٠٠	٢٥٠٠	١	١	-	أجهزة لاسلكية، محطة تردد فوق العالي للقاعدة
٤٥٠٠	١٥٠٠	٣	٣	-	أجهزة لاسلكية، تردد فوق العالي للمركبات
١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١	١	-	جهاز إعادة إرسال، مؤمن
٥٦٠٠٠	٧٠٠٠	٨	٨	-	محوّل (صوت/بيانات)
٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١	١	-	محطات أرضية للأقمار الاصطناعية
٢٠٠٠٠	٥٠٠٠	٤	٤	-	أجهزة مودم للأقمار الاصطناعية
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١	١	-	محور هاتفي
٤٥٠٠٠	٢٠٠	٢٢٥	٢٢٥	-	جهاز هاتف (رقمي)
٢٦٢٥٠	٣٥٠	٧٥	-	٧٥	جهاز إرسال واستقبال (تردد فوق العالي، تردد عال جدا)
١٨٠٠٠	٦٠٠	٣٠	٣٠	-	جهاز إرسال واستقبال مؤمن (تردد فوق العالي، تردد عال جدا)
٧٠٣٠٠	-	-	-	-	معدات اتصال أخرى
<b>١١١٠٠٠٠</b>	<b>١٥٠٠٥٠</b>	<b>٤٩٩</b>	<b>٣٣٩</b>	<b>١٦٠</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
					<b>معدات الأمن</b>
١٦٠٠٠	١٠٠٠	١٦	١٦	-	أسلحة نارية
٣٤٠٠٠	-	-	-	-	ذخائر
٦٠٠٠	٣٠٠٠	٢	٢	-	معدات إطفاء
٨٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	-	٢	٢	كاشفات معادن وآلات أشعة سينية
٣٥٠٠	٣٥٠٠	١	١	-	معدات تدريب
٤٥٥٠٠	-	-	-	-	معدات أمنية أخرى
<b>١٨٥٠٠٠</b>	<b>٤٧٥٠٠</b>	<b>٢١</b>	<b>١٩</b>	<b>٢</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
					<b>معدات أخرى</b>
٣٠٠٠,٠٠	-	-	-	-	أدوات كهربائية
٣٠٠٠	-	-	-	-	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>٧١٦٠٢٠٠</b>					<b>المجموع</b>

## المرفق السادس

### مؤشرات حجم العمل

مؤشرات حجم العمل	الحجم الفعلي لعام ٢٠٠٠	تقديرات عام ٢٠٠١	الحجم الفعلي لعام ٢٠٠١ (في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١)	الحجم الفعلي لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مسقطاً
<b>الدوائر</b>				
عدد المتهمين في المحاكمة	١٣	١٠	١٤	٢١
الاستئنافات (محكمة يوغوسلافيا)	٧٣	١٠	٥	٧٤
جلسات المحكمة	٧٣٧	١٠٠٢	٣٢١	٢٤٠٠
أيام الجلسات العامة	٨	٩		٢٠
الوثائق المقدمة (مجموع الصفحات)	٧٩ ٣٢١	٩٠ ٠٠٠	٢٥ ٩٧٣	٢٤٠ ٠٠٠
الوثائق المقدمة	٣ ٦٠٤	٤ ٨٠٠	٢ ٣٦٢	١٩ ٠٠٠
الصفحات المنسوخة (مجموع صفحات الدوائر)	٧٨ ٦٤٧	٩٠ ٠٠٠	٣٣ ٢٩٠	٣٦٠ ٠٠٠
<b>مكتب المدعي العام</b>				
<b>شعبة الادعاء</b>				
الالتماسات والطلبات والردود	٤٠٠	٤٥٠	١٥٠	٩٠٠
المحاكمات قيد الإعداد	٨	١٥	٩	٢٦
قسم المشورة القانونية (أوراق البحوث)	٢٠			٥٠
<b>شعبة التحقيقات</b>				
عدد التحقيقات	٣٧	٤٢	٣٩	٨٤
الشهود المستجوبون	٥ ٦٢٠	٦ ٠٠٠	١ ٥١٩	٦ ٥٠٠
أوامر التفتيش الصادرة	١٤	١٤		٣
طلبات المساعدة الواردة	٥٩٠	٦٠٠	٤٥١	١ ٤٠٠
طلبات المساعدة الصادرة	١ ٣٩١	١ ٤٠٠	٥٧٦	٢ ٤٠٠
فريق بحوث القيادات				
التقارير المعدة	٢١٢	٢٠٠	١٠٤	٤٠٠
فرقة التحليل العسكري				
التقارير المعدة	٦١٢	٦٠٠	٣٠٥	١ ٢٠٠

مؤشرات حجم العمل	الحجم الفعلي لعام ٢٠٠٠	تقديرات عام ٢٠٠١	الحجم الفعلي لعام ٢٠٠١ (في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١)	الحجم الفعلي لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مسقطة
<b>وحدة المعلومات عن الهاربين والمصادر الحساسة</b>				
اتصالات المعلومات الاستخبارية	٣٨٦	٤٠٠	١٤٨	٦٥٠
<b>وحدة الطب الشرعي</b>				
عدد مواقع المقابر الجماعية المعينة لاحتمال استخراج الجثث منها	٢٨٨	١٠	٥	
العمليات المنجزة لاستخراج الجثث من المقابر الجماعية	٢٦٤	٧	٤	
عدد الجثث المستخرجة	١ ٨٢٤	١ ٠٠٠	١٢٤	
عدد الجثث المفحوصة	١ ٨٢٤	١ ٠٠٠	٤٧٤	
<b>قسم المعلومات والأدلة</b>				
عدد صفحات الوثائق التي تمت حيازتها أثناء جمع الأدلة	٢ ١٢٨ ٠٠٠	٢ ٢٠٠ ٠٠٠	٢ ٣٧٨ ٢٤٣	٧ ١٢٨ ٠٠٠
عدد وثائق الفيديو التي تمت حيازتها أثناء جمع الأدلة	٣ ٩٣٦	٣ ٧٠٠	٤ ٣٣٨	١٠ ٥٠٠
<b>قاعدة بيانات المعلومات الجنائية</b>				
العلاقات التي أدخلت (المجموع التراكمي)	٧٣٧ ٧٠٠	٨٢٥ ٠٠٠	٧٤٠ ٩٩١	
<b>قلم المحكمة</b>				
<b>الصحافة والإعلام</b>				
الاتصالات الصحفية	٣٦ ٩٠٠	٤٣ ٦٠٠	١٧ ٠٠٠	٩٥ ٠٠٠
عدد المجموعات الزائرة من الجامعات وجمعيات القانون وما إلى ذلك	١٦٠	٢٠٠	٨٦	٤٢٠
عدد الزوار من الجامعات وجمعيات القانون وما إلى ذلك	٣ ٠٠٥	٤ ٠٠٠	١ ٥٨٦	١١ ٥٠٠
الاستفسارات من خلال صفحة الاستقبال على شبكة الإنترنت	١ ١١٠ ٠٠٠	١ ٢٠٠ ٠٠٠	٧٤٩ ٢٩٨	٦ ١٠٠ ٠٠٠

مؤشرات حجم العمل	الحجم الفعلي لعام ٢٠٠٠	تقديرات عام ٢٠٠١	الحجم الفعلي لعام ٢٠٠١ (في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١)	الحجم الفعلي لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مسقطة
<b>شعبة الدعم القضائي</b>				
<b>وحدة الاحتجاز</b>				
عدد المحتجزين (المتوسط)	٣٥	٥٠	٣٨	١٢٠
عدد المحتجزين المنقولين	٩٩٦	١ ٣٣١	٤٩٠	٤ ٩٥٢
عدد ساعات الزوار	١٦ ٩٤٦	٢٥ ٣٨٢	٧ ٤٣٣	٥٧ ٣٨٠
عدد المكالمات الهاتفية المرصودة	٢٧ ٥٥٢	٢٩ ١١٨	١٤ ٦٥٣	١١٢ ٢٣٦
<b>مكتب المساعدة القانونية وشؤون الاحتجاز</b>				
أعضاء أفرقة الدفاع	١٢٥	١٥٠	١٥٧	٣٨٥
طلبات السماح بزيارة المحتجزين	٦٢٣	٩٠٠	٢٣٦	١ ٥٧٠
<b>وحدة المكتبة والمراجع</b>				
حجم المجموعة	٥ ٠٧٤	٦ ٣٠٠	٥ ٤٧٥	١٦ ٠٠٠
طلبات البحث	٤ ١٦٥	٤ ٨٠٠	٢ ٠٦٠	١٢ ٨٠٠
ساعات تشغيل قاعدة البيانات القانونية	١ ٥٤١	١ ٥٠٠	٦١٠	٥ ٥٠٠
<b>الشعبة القانونية</b>				
<b>قسم دعم الجاني عليهم والشهود</b>				
الشهود	٥١٢	٦٧٠	٢٤٤	١ ٨٨٢
أيام الإدلاء بالشهادة	٣٧٠٣	٥ ٣٦٠	١ ٦٩١	١٥ ٠٥٦
طلبات تغيير الأماكن	١٥	٣٠	٦	٦٨
الشهود المزودون بتدابير حماية إضافية	١٦٨	٢١٠	١٦٧	٥٩٦
الشهود المحتاجون إلى دعم إضافي	١٤١	٢٤١	٦٧	٣٠٠
<b>قسم المشورة القانونية بقلم المحكمة</b>				
العقود الخاضعة للاستعراض	٣٨	٣٥	١٧	٧٠
المشاريع البحثية	١٣	١٧	٦	٣٢
الاتفاقات الدولية المتفاوض عليها	٢٢	٢٢	٧	٣٠

مؤشرات حجم العمل	الحجم الفعلي لعام ٢٠٠٠	تقديرات عام ٢٠٠١	الحجم الفعلي لعام ٢٠٠١ (في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١)	الحجم الفعلي لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مسقطة
<b>شعبة الإدارة</b>				
<b>قسم الموارد البشرية</b>				
ملاك الموظفين	٨٤٨	٩٥١	٩١٤	٢ ٢٠٠
الموظفون الآخرون	٣٥٠	٣٠٠	٢٠٥	١ ٢٠٠
الطلبات الواردة/المفحوصة	٧ ١٢٦	١٠ ٠٠٠	٤ ٧٢١	٢٢ ٠٠٠
عروض التعيين	٤٨٠	٥٠٠	١١١	١ ١٠٠
عقود اتفاق الخدمات الخاصة	٩٠٨	٨٠٠	٣٣٦	٢ ٠٠٠
<b>قسم الشؤون المالية</b>				
كشوف المرتبات (موظفو البنود العادية، والخارجة عن الميزانية، والمشاريع)	١ ١١١	١ ٢٥٠	١ ١٥٧	١ ٤٥٠
الفواتير/المطالبات المجهزة (شهرياً)	١ ٥٦٣	١ ٥٠٠	١ ٧٣٨	١ ٧٥٠
المدفوعات الصادرة عن مكتب أمين الصندوق (شهرياً)	٢ ٢٧٦	٢ ٥٠٠	٢ ٤٤٩	٢ ٧٥٠
<b>قسم الخدمات العامة</b>				
<b>إدارة المباني</b>				
أوامر العمل المنجزة	٧ ٢٢١	٦ ٠٢٢	٣ ٨٣٤	١٦ ٩٢٨
الحقيبة/الفاكس/البريد				
عدد تقارير الاستقبال والفحص المجهزة	١ ٠٣٠	١ ٢٠٠	٣٧٧	١ ٩٢٠
طلبات الاستنساخ (الصفحات)	١ ٥٣٠	١ ٥٠٠	٩٥٢	٦ ١٢٠
المراسم (طلبات الحصول على تأشيرات/بطاقات هوية)	٣ ٧٣٦	٨ ٠٢٨	١ ٣٢٤	٨ ٨٠٠
أسطول المركبات	١٣٨	١٣٢	١٣٩	٢٥٦
<b>السفر</b>				
نماذج الإذن بالسفر (PT.8) المقدمة	٦ ٥٠٨	٧ ٥٠٠	٢ ٨٦٩	١٥ ٤٥٢
<b>وحدة المحفوظات</b>				
السجلات المنقولة (بالأمتار)	٢٠٧	٦٠	٨٣	١٦٨
طلبات الحصول على معلومات	٤٤٣	٢٤٠	١٢١	٤٨٠

مؤشرات حجم العمل	الحجم الفعلي لعام ٢٠٠٠	تقديرات عام ٢٠٠١	الحجم الفعلي لعام ٢٠٠١ (في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١)	الحجم الفعلي لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مسقطة
الوثائق المتلفة (بالأمتار)	٤٣٢	١٢		
<b>قسم المشتريات</b>				
عدد أوامر الشراء الصادرة	١ ٠٦٣	٨٤٠	٤٣٧	٢ ٢٤٠
<b>قسم تكنولوجيا المعلومات وخدمات الدعم</b>				
طلبات الدعم لشبكة المنطقة المحلية	٤ ٧٢٣	٨ ٤٥١	٣ ٦١١	١٩ ٧٨٧
مكتب المساعدة - طلبات الدعم	٣٥ ٣٧١	٥٧ ٥٥٦	٢٠ ٩٠٨	١١٨ ٩٥٥
طلبات الدعم السمعي والبصري	٣ ٤٤٢	٢ ٩٥٠	١ ٢٠٨	٦ ٠١٤
طلبات دعم الاتصالات	٢ ٢٦٠	٢ ٢٨٤	١ ٦٤٤	٩ ١٩٣
التدريب - عدد أيام المتدربين	٢ ١٢٩	٢ ٠٠٠	١ ٠١٢	٥ ٦٣٨
<b>قسم المؤتمرات والدعم اللغوي</b>				
الصفحات المترجمة (سنويا)	٦٧ ٢٣٨	٨٠ ٠٠٠	٢٥ ٧٥٦	٢٦٠ ٥٠٠
مترجمون المؤتمرات الشفويون (الأيام)	٣ ١٤٥	٤ ٥٩٠	١ ٣٠٧	١٧ ٨٠٢
المترجمون الشفويون الميدانيون (الأيام)	٣ ٤٩١	٣ ٣٥٣	١ ٥٣٦	٧ ٤٠٠
تدوين المحاضر الحرفية بالفرنسية (الأيام)	١ ٩٠٦	٥٦١	٩٥٢	٧ ٩٥٢
تدوين المحاضر الحرفية بالانكليزية والفرنسية (الأيام)	٤٢٧	٥٦١	١٨٨	١ ٩٧٨
<b>قسم خدمات الأمن والسلامة</b>				
الأفراد المفحوصون بالجهاز الكاشف لدى دخولهم	٤٧٩ ٢٠٠	٣٧٦ ٣٠٠	٢٣٨ ١٢٥	٨٥٢ ٠٠٠
الطرود التي فتشت وفحصت بالأشعة السينية	٨٩ ٤٦٨	٧٥ ٨٠٠	٣٨ ٩٣٦	١٥٦ ٠٠٠
سمات الزوار الصادرة	١٥ ٥٨٥	١٨ ٣٠٠	٥ ٨٩٨	٣٦ ٦٠٠

## المرفق السابع

## التبرعات وأنشطة الصندوق الاستئماني

١ - دعت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٢/٤٩ بء المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، و ٢١٢/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف المهتمة إلى تقديم تبرعات للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تحظى بقبول الأمين العام. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، كانت المنح النقدية قد بلغت نحو ٢٤٢ ٨٢٨ ٣٢ دولاراً وردت إلى صندوق التبرعات لدعم أنشطة المحكمة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣، إلى جانب تعهدات وردت بمبلغ ٨٠٣ ٤٤٥ ١ دولارات، وتبرعات عينية تقدر بحوالي ٨٧٨ ٧٤ دولاراً باستثناء تكلفة الموظفين والخبراء المعارين من الحكومات ومن المنظمات والمؤسسات الدولية. وبالنسبة للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، تلقت المحكمة من التبرعات النقدية ما يقرب من ٥٤٥ ٥٧٤ ٢ دولاراً.

٢ - وفي عام ٢٠٠٠، طلبت المدعية العامة موظفين يقدمون بدون مقابل لمساعدة المحكمة في إنجاز العمل الذي بدأ في كوسوفو خلال عام ١٩٩٩، ووافق الأمين العام على تقديمهم بصفة استثنائية لمدد قصيرة لا تتجاوز ستة أشهر. وأبرمت عدة دول اتفاقات رسمية مع الأمم المتحدة لإتاحة خبراء وطنيين للمحكمة خلال عام ٢٠٠٠. وعُيّن في المحكمة من هؤلاء الموظفين ما مجموعه ٩٧ موظفاً (بإجمالي ١٠٦ شهر عمل) من بلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا والنمسا.

٣ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، كان قد شارك ٤٠ متدرباً في برنامج المحكمة التدريبي الداخلي في مجالات القانون الجنائي، والقانون الإنساني الدولي، ودعم عمليات الحاسوب، وخدمات الإعلام، وإدارة الموارد البشرية. وعين هؤلاء المتدربون في مكتب المدعي العام وفي دوائر المحكمة وقلم المحكمة، وهم يقدمون دعماً إضافياً كل في مجال خبرته.

٤ - واستخدمت التبرعات في تنفيذ الأنشطة المرتبطة بدعم أنشطة المحكمة في مجالي الادعاء والتحقيق (مثل مبادرة مكتب المدعي العام المتعلقة بالاعتقال والعمليات في كوسوفو)؛ واستعراض القضايا من خلال مشروع قواعد الطريق؛ ومساعدة المحني عليهم والشهود؛ ودعم برنامج التوعية؛ وتنظيم دورات تدريبية لمحامى الدفاع؛ ومواصلة تطوير مكتبة المحكمة. ويرد أدناه تفصيل لحالة التبرعات النقدية المقدمة لدعم أنشطة المحكمة حتى

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١:

التبرعات النقدية المقدمة إلى صندوق التبرعات حسب الجهة المتبرعة، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١  
(بدولارات الولايات المتحدة)

٣٠ ٢٥٣ ٦٩٧	من البداية وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١
١٠٠ ٠٠٠	ألمانيا
٩ ٩٩٨	البرتغال
١٥٥ ٩٤٤	فنلندا
٢٤ ٩٨٣	لكسمبرغ
١ ١٩٠ ٨٥٠	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٣٢ ١٨٩	النرويج
٢٥٠ ٢٥١	الولايات المتحدة الأمريكية
٧٧٨ ٤٧٩	الاتحاد الأوروبي
٣١ ٨٥١	الاتحاد الأوروبي/مؤسسة كارنيجي
<b>٢ ٥٧٤ ٥٤٥</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>٣٢ ٨٢٨ ٢٤٢</b>	<b>المجموع</b>

	التبرعات النقدية المتعهد بتقديمها لصندوق التبرعات حسب الجهة المتبرعة، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (بدولارات الولايات المتحدة)
٤٥ ٤٥٥	البوسنة والمهرسك
٦٤٥ ١٦١	كندا
٢٥٠ ٢٥١	الولايات المتحدة الأمريكية
٥٠٣ ٦٨٧	الاتحاد الأوروبي
١ ٥٠٠	رابطة المحامين الألمان
<b>١ ٤٤٦ ٠٥٤</b>	<b>المجموع</b>

٥ - وكانت التبرعات العينية الواردة خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ على النحو التالي:

(أ) المعدات - تبرع المركز الدولي لموارد العدالة الجنائية بخمسة أجهزة اتصال متنقلة لوحدة دعم المجني عليهم والشهود تبلغ قيمتها ٦٠٠ ٣ دولار؛

(ب) الخدمات - تبرع مركز التأهيل والبحث لضحايا التعذيب بخدمات الحماية وتقديم المشورة والدعم لأكثر شهود المحكمة ضعفاً بما قيمته ٢٧٨ ٧١ دولاراً.

٦ - ومُولت الأنشطة الرئيسية التالية من التبرعات النقدية للصندوق خلال عام ٢٠٠١:

(أ) قواعد الطريق - تلقى مشروع قواعد الطريق، منذ بدئه، ما مجموعه ٩١٤ من ملفات الادعاء في البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا. ومن بين هذه الملفات، جرى استعراض ما يقرب من ٣٠٠ ١ مشتبه فيه. وأتاح التمويل المقدم من الجهات المانحة مواصلة العمل بشأن مشروع 'قواعد الطريق' خلال عام ٢٠٠١، وغطي تكاليف الموظفين القانونيين والعاملين في مجالي الترجمة والبحوث والموظفين الإداريين في المشروع. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، سجلت نفقات قدرها نحو ٢٠٠ ٢٦٢ دولار؛

(ب) المكتبة - واصلت اللجنة الأوروبية دعمها لمكتبة المحكمة، وأتاحت لها مواصلة تطوير مجموعتها من الكتب والمجلات القانونية والمعلومات المخزنة على أقراص حاسوبية مدمجة وقواعد بياناتها المباشرة. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، سجلت نفقات قدرها نحو ٥٠٠ ٧٦ دولار؛

(ج) عمليات كوسوفو - وردت مساهمات عن طريق صندوق التبرعات لمساعدة المحكمة في الاضطلاع بالمهام الإضافية الناشئة عن الصراع في كوسوفو. واستمر في إطار عمليات كوسوفو تمويل الأنشطة التالية: فريق تحقيق في كوسوفو، ومشروع لسد فجوات حجم العمل، ومشروع لاستغلال الوثائق، وتقديم المساعدة إلى موظفي الإدعاء المحليين وموظفي الدعم في المجالات الإدارية والمالية ومجالات الترجمة الشفوية في عمليات كوسوفو. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ سجلت نفقات قدرها نحو ٦٠٠ ٤٤٣ ٤ دولار؛

(د) برنامج التوعية - ركز برنامج التوعية جهوده على تحسين التصور الخارجي عن المحكمة وعلى وجه الخصوص أنشطتها ودوائرها وطرح هذه الأنشطة بشكل أوضح إلى شعوب يوغوسلافيا السابقة. وقد ساعدت التبرعات المقدمة المشروع في توسيع عمله داخل المنطقة. واستخدم التمويل لتغطية تكاليف الموظفين، وشراء مركبة للميدان، وأداء تكاليف التشغيل العامة وتكاليف الإنتاج والترويج. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، سجلت نفقات قدرها نحو ٢٢٧ ٠٠٠ دولار؛

(هـ) مبادرة مكتب المدعي العام المتعلقة بالاعتقال - أتاح تبرع قدمته الحكومة السويسرية تعيين موظف سياسي لتقديم دعم إضافي إلى المدعية العامة في جهودها لإقناع الحكومات بإلقاء القبض على المتهمين بارتكاب جرائم حرب. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، سجلت نفقات قدرها نحو ٨٧ ٢٠٠ دولار؛

(و) أنشطة أخرى - شملت الأنشطة الأخرى مواصلة توظيف شخص واحد للتحقيق في التغييرات الديمغرافية الجارية في البوسنة والهرسك، وتقديم خدمات دعم الشهود بما في ذلك تقديم الخدمات الطبية والملابس للشهود؛ وتنظيم برنامج توجيه وتدريب لتعريف محامي الدفاع بالمحكمة الدولية وقواعدها وممارساتها. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، سجلت نفقات قدرها نحو ١٠١ ٨٠٠ دولار.

## المرفق الثامن

## ملخص إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة الداخلية والخارجية واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

وصف موجز للتوصية الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

مجلس مراجعي الحسابات (A/55/5/Add.12، الفصل الثاني)

يوصي المجلس بأن تبين المحكمة في بيانها المالية الخصوم المتعلقة بالمقر ممثلة امتثالاً تاماً لمعايير المحاسبة في منظومة الأمم المتحدة. ويتوقع أن تنعكس شعبة الحسابات هذه المعلومات في بيانات المحكمة المالية المنشورة. وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة في منظومة الأمم المتحدة (الفقرة ١٣).

يوصي المجلس بأن تستعرض المحكمة إجراءاتها لتخطيط استخدام غرف المحكمة لضمان الاستخدام الفعال للمرافق المتوافر (الفقرة ٢٧).

تم تنفيذها كاملاً. وقدمت المحكمة المعلومات المطلوبة إلى شعبة الحسابات بالمقر ممثلة امتثالاً تاماً لمعايير المحاسبة في منظومة الأمم المتحدة. ويتوقع أن تنعكس شعبة الحسابات هذه المعلومات في بيانات المحكمة المالية المنشورة.

وبذلك وبذلت المحكمة مجهوداً، في حدود الإمكان، لتحقيق الاستخدام الأمثل لقاعات المحكمة. ويتوقع أن يؤدي إنشاء غرفتي المحكمة المخصصتين إلى تحقيق معدل استخدام أعلى للغرف.

يوصي المجلس بأن تستعرض المحكمة نظام المساعدة القانونية لديها بهدف وضع قيود وحدود أكثر صرامة بالنسبة لتكاليف الدفاع (الفقرة ٣٨).

نفذ ذلك. استُعرض نظام المساعدة القانونية لدى المحكمة بالتفصيل. وتمت الموافقة على إدخال تعديلات موضوعية في الأمر التوجيهي لتعيين محامي الدفاع ونفذ ذلك. وجرى أيضاً استعراض ممارسة قلم المحكمة فيما يتصل بالمساعدة القانونية، وعلى وجه الخصوص الممارسة المتعلقة بتخصيص حد أقصى من ساعات العمل لأفرقة الدفاع، وتعديل هذه الممارسة.

مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/54/759)

يوصي المكتب بضرورة أن تعتمد المحكمة ممارسة رفض دفع الأجر للمحامين فيما يتصل بالطلبات التافهة (الفقرة ٧٩، التوصية رقم ٢).

نفذ ذلك. يرصد قلم المحكمة على نحو وثيق أنشطة طلبات المحامين من أجل القضاء على الطلبات التافهة. فضلاً عن ذلك، تحظر الدوائر قلم المحكمة بالطلبات التي ترى أنها تافهة. بيد أن عدد الطلبات التي يحدد بجلاء اتسامها بهذه الصفة ما زال قليلاً.

بغية تحسين البت في صحة ادعاءات العوز التي يقوم بها المشتبه فيه/المتهم، يوصي المكتب بضرورة أن تقوم كلتا المحكمتين بتخصيص محقق يعمل على أساس التفرغ الكامل في قسم إدارة شؤون الدفاع بغية التحقيق في ادعاءات العوز، بما في ذلك تعقب الأصول والعلاقات المحتملة بين أعضاء فريق الدفاع والمشتبه فيه/المتهم (المرجع السابق، التوصية رقم ٤).

نفذ ذلك. اتخذت ترتيبات للإفراج عن أموال لتخصيص محقق. ومن المقرر أن تكتمل عملية استخدامه في تموز/يوليه ٢٠٠١.

يوصي المكتب بضرورة أن تصوغ المحكمتان تعريفاً عملياً لتعبير العوز وأن تُنفذ ذلك. ويشير الحد الأدنى المحدد لتقديم المساعدة القانونية الآن إلى

تحدد معنى تعبير "الوسائل الكافية" فيما يتصل بالحدود المالية القصوى للأصول التي يملكها شخص مشتبه فيه/متهم. وحتى في الحالات التي يكون قد تم فيها انتداب محام يجوز أن يؤمر شخص مشتبه فيه/متهم لديه بعض الأصول بأن يساهم في تكاليف الدفاع عنه، وذلك وفقاً لصيغة متفق عليها بصورة مسبقة أو، كبديل لذلك، ينبغي أن تنظر المحكمتان في صيغة للمساعدة القانونية تتمثل في توفير خدمات محامي دفاع عوضاً عن دفع الأتعاب (الفقرة ٨٠، التوصية رقم ٦).

يوصي المكتب بضرورة أن تنفذ المحكمتان قواعد لمراقبة عمليات الاستعاضة عن المحامين وأن تنشر مبادئ توجيهية واضحة لتعريف تعبير "الأوضاع الاستثنائية" التي يُستند إليها للسماح لشخص متهم/مشتبه به بتغيير المحامي (الفقرة ٨٤).

يوصي المكتب بضرورة أن تنقح المحكمة مدونة قواعد السلوك المهني لكي تحظر صراحة ترتيبات تقاسم الأتعاب بين المحامين وموكليهم وأن تفرض جزاءات على من ينتهك أحكام تلك المدونة (الفقرة ٨٦، التوصية رقم ٥).

يوصي المكتب باستعراض مؤهلات محققي أفرقة الدفاع واستقلالهم (الفقرة ٨٧، التوصية رقم ٢).

يوصي المكتب بضرورة تقديم بيان تفصيلي بمصاريف الدفاع (الفقرة ٩٠، التوصية رقم ١٤).

يوصي المكتب بضرورة أن تحدد المحكمتان نطاقات معينة لكل مهمة يؤديها المحامي (الفقرة ٩١، التوصية رقم ١٦).

نفذ ذلك. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تم تنفيذ ممارسة جديدة لتسديد أتعاب المحامين. وبمنح المحامون المرونة اللازمة بشأن تخصيص ساعات العمل للمهام التي يؤديونها، ولكن يوضع حد بشأن مجموع الساعات المسموح بها. وفي حين أنه يتعين بهذه الطريقة على المحامين تحمل مسؤولية الطريقة الأكفأ لتخصيص زمن العمل المتاح لهم، فإن قلم المحكمة يواصل مراجعة الفواتير بالتفصيل ويرفض سداد بعض المدفوعات إن وجد مبرراً لذلك. وقد رفعت الأتعاب الثابتة للإلام بالقضايا بموجب التنقيح ٨ للأمر التوجيهي، وأصبح نوع العمل الذي تشمله محمداً.

## وصف موجز للتوصية

## الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

## اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/54/642)

تكرر اللجنة الاستشارية تأكيد توصيتها بتقديم تقرير شامل إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة بشأن نتائج تنفيذ توصيات فريق الخبراء بإجراء استعراض لكفاءة تشغيل وأداء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (الفقرة ٥).

تطلب اللجنة أن يتم في المستقبل إعداد تقرير أداء كامل وتقديمه قبل تقديم تقديرات الميزانية السنوية أو متزامنا معها. (الفقرة ١٥)

تطلب اللجنة أن يشمل تقرير الأداء تفسيرات بشأن النفقات المتكبدة خلال الفترة المعنية على الأنشطة الرئيسية الممولة من المساهمات النقدية المقدمة إلى صندوق التبرعات (الفقرة ١٧).

نُفذ ذلك. وقد تم إعداد تقرير شامل وسيقدم على النحو المطلوب.

نفذ ذلك.

أحيط علماً بذلك. وستقدم المحكمة المعلومات المطلوبة.

تمويل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣  
(بدولارات الولايات المتحدة)

الصافي	الإجمالي	
		الاعتمادات المقدرة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (بعد حساب فرق
٢٢٩ ٧٨٧ ٨٠٠	٢٥٦ ٢٤١ ٣٠٠	إعادة تقدير التكاليف)
		مخصوصاً منها:
(٤ ١٤٢ ٢٠٠)	(١ ٨٨٨ ٦٠٠)	الأرصدة الدائنة والمدينة السابقة <sup>(أ)</sup>
-	(١٥٤ ٤٠٠)	الإيرادات المقدرة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣
		الرصيد الذي سيقسم على الأنصبة المقررة لفترة السنتين ٢٠٠٢-
٢٢٥ ٦٤٥ ٦٠٠	٢٥٤ ١٩٨ ٣٠٠	٢٠٠٣ <sup>(ب)</sup> :
		الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء وفقاً لجدول الأنصبة
٥٦ ٤١١ ٤٠٠	٦٣ ٥٤٩ ٥٧٥	المقررة المطبق على الميزانية العادية للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢
		الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء وفقاً لجدول الأنصبة
٥٦ ٤١١ ٤٠٠	٦٣ ٥٤٩ ٥٧٥	المقررة المطبق على عمليات حفظ السلام لعام ٢٠٠٢

(أ) تشمل الأرصدة المدينة والدائنة السابقة توفير نفقات تخصم من سلطة الالتزام المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٥ بء، البالغ إجماليها ٧٠٠ ٨٥٤ ٤ دولار (صافيها ٣ ٥٧١ ٩٠٠ دولار)، في مقابل المبالغ المأذون بها التي يبلغ إجماليها ٩٠٠ ٢٨٠ ٥ دولار (صافيها ٤ ٨٩٩ ٤٠٠ دولار): الفرق بين الرصيد المتوقع والرصيد المحقق غير المتكبد لعام ٢٠٠٠ (إجماليه ٣ ١٨٣ ٧٠٠ دولار، وصافيه ٤ ١٥٤ ٥٠٠ دولار) وإيرادات الفوائد والإيرادات المتنوعة الأخرى لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (٣ ٥٥٩ ٦٠٠ دولار).

(ب) ستقدم المبالغ المناظرة إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين لتحديد الأنصبة المقررة لعام ٢٠٠٣.